أستدامة موارد القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين من منظور استراتيجي باستخدام اداتي SOWC و TOWS

أ.م.د لورنس يحيى صالح
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد

مازن محمد مهدي
مجلس محافظة صلاح الدين

المستخلص :

يمثل القطاع الزراعي احد أهم القطاعات الحيوية التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي في العراق بشكل عام ومحافظة صلاح الدين بشكل خاص، وذلك لتوفر عوامل عديدة تساعد في النهوض بهذا القطاع. ويعد الإنتاج الزراعي العصب الأساس للنشاط الإقتصادي في محافظة صلاح الدين إذ أن المحافظة تعد الأكثر ريفية في العراق. مما جعلها صاحبة الإنتاج الزراعي الأعلى في العراق بسبب الوفرة النسبية للمياه ودرجات الحرارة المعتدلة والتأريخ الطويل للزراعة المزدهرة، تمتلك محافظة صلاح الدين أهمية أستراتيجية تتمثل في موقعها الجغرافي المتميز وإمكاناتها الزراعية الكبيرة والمتنوعة ، لكنها تعاني من تخلف أداري أفرز إقتصاداً ضعيفاً متمثلاً في تدني الأداء في القطاع الزراعي وقصور واضح في البنى التحتية حيث لاتشهد أستثماراً حقيقياً بما يخدم تطور الأقتصاد والتنمية فيه. وبالرغم من ذلك فإن المجال يغدو واسعاً أمام القطاع الزراعي لكي يأخذ دوره الريادي في التنمية الاقتصادية في المحافظة. وضمن هذا السياق فإن تحفيز وتنمية هذا القطاع قيد الدراسة سينعكس إيجاباً على دعم وتطوير بنية القطاعات الأخرى، فضلاً عن أهميته في تشغيل الأيدي العاملة و توسع الهيكل الأنتاجي لأشباع الطلب المحلي من سلع غذائية وصناعية وغيرها مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وعدم تهرب الأثار التوسعية للنفقات العامة للدولة لأقتصاديات دول اخرى .

ويهدف البحث لاظهار أن تجاوز هذه المشاكل يستلزم التحول من نهج الادارة التقليدية للموارد الى النهج المستدام الذي يقتضي أستخدام تقنيات حديثة تتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى والقيام بأصلاحات ادارية وتشريعية تستهدف الحفاظ على الموارد الناضبة من الهدر والغير ناضبة من الأستغلال الخاطيء وفق مفهوم التنمية المستدامة، وأقتراح خيارات أستراتيجية مستدامة على أساس نتائج التحليل الأستراتيجي لواقع تلك الموارد من خلال مصفوفة (SWOC) ومصفوفة (TOWS) .

لقد أبرز البحث جملة من المشاكل والمعوقات لعينة الدراسة، و حدد أهم الخيارات التي تمكن الجهات ذات العلاقة من وضع آلية لتنفيذ المقترحات وحسب أولوياتها. مما يتيح المجال أمام متخذي القرار للمساهمة في صناعة السياسات العامة والمحلية الملائمة للتوجهات التنموية القائمة على اللامركزية الادارية.

Abstruct:

The agricultural sector is very vital to establish a successive economic development in Iraq in general and especially in Salah Ulddin province. This is due to the availability of many factors that make achieving the purpose; possible. Furthermore, agricultural production is the main foundation of economy in this province since it has the most urban areas in Iraq. This has enabled this province to be the one with the highest agricultural production output due to the higher availability of water, the suitable weather and its long tradition of agriculture .

Salah Ulddin province has a strategic importance represented by its geographical location and its vast and diverse industrial capabilities.

However, its old management system has led to a weak economy represented by the weak performance of the agricultural sector and the incapability of infrastructure where no real investment has been secured that can serve the economy and its development. In spite of this, it seems that the agricultural sector has a large potential to take its full role in the economic development in the province. In this context, motivating and developing this sector will have a positive impact on the development of the other sectors in addition to its importance in increasing the employment and widening the production network in order to meet the domestic needs for goods. This will contribute to the overall national income and limit the migration of expenses to the benefit of other countries economy .

This study aims to show that it is possible to avoid these shortcomings by transformation of the traditional management policies to sustainable development principles, which can be implemented by using the modern techniques that match the development of policies in other countries and also by provide the necessary management and legislation reforms that ensure the protection of exhaustible and non-exhaustible resources from the non-effective use. This is combined by providing sustainable steps for the studied resources based on the analysis of their strength and weaknesses through SWOC and TOWS analysis.

This study has highlighted many issues and challenges suffered by the studied resources and presented many solutions that can enable the governing bodies' in-charge to prioritize and execute these solutions. This will also enable them to form national and local policies that are compatible to the new non-central management policies.

المحور الأول: المُقدمة والأطار المنهجي للبحث

اولاً: المقدمة :

تتمتع محافظة صلاح الدين بمقومات اقتصادية تفتقر اليها العديد من محافظات العراق ومن أهمها الموقع الجغرافي المتميز وسط العراق، حيث أن لها حدود مع سبع محافظات هي نينوى وأربيل من الشمال وكركوك والسليمانية من الشرق وديالى وبغداد من الجنوب والأنبار من الغرب والاراضي الواسعة الصالحة للزراعة ووفرة اليد العاملة ومصادر مياه وفيرة تتمثل بنهر دجلة الذي يمر من شمالها إلى جنوبها كما وتشكل ارض المحافظة نموذجاً مصغراً لأرض الوطن من خلال احتوائها على كل تنوعات تضاريس الوطن من جبال وسهول ووديان وصحارى مما جعلها تلم بكل انماط واشكال الحياة الاجتماعية الوطنية مشكلة بساطاً ارضياً زاهي بالوان الطبيعة واشكال التضاريس وانواع المناخ مما يكسبها شيئاً من التكامل الاقتصادي.

تعد هذه الموارد من اهم متطلبات النهوض التنموي بالقطاع الزراعي حيث لايقتصر الامر على الجانب الكمي فقط بل أعتماد منهج قائم على الأستخدام الكفوء لهذه الموارد ، وبما يمكنه من أختصار الزمن واكتساب القدرة على المنافسة النسبية التي يتمتع فيها البلد وما يتطلبه من أرتباطات خلفية وأمامية للقطاع الزراعي .

اذ وهب الله (عز وجل) الموارد الموجودة على كوكب الارض للانسان وسخرها لخدمته ليعيش حياةً كريمة أمنة ، لذا يتحتم عليه صيانتها وأدارتها بالشكل الذي يضمن أستدامتها على مدى

الأجيال القادمة، ويتم ذلك من خلال أيقاف الهدر والاستزاف المفرط والعمل على الأستغلال الأمثل والرشيد لهذه الموارد لتحقيق الأستدامة التي تأخذ بعين الأعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بأحتياجاتهم .

ثانياً: الاطار المنهجي للبحث

١ : مشكلة البحث:

أن جوهر المشكلة تكمن في الأهمال والهدر التي تعاني منها الموارد الزراعية في محافظة صلاح الدين والذي يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي وعلى نمط التنمية المستدامة التي يسعى العراق الى تحقيقها فعلى الرغم من ضخامة الموارد الزراعية الموجودة في محافظة صلاح الدين كماً ونوعاً الا انها لاتشهد أستثماراً حقيقياً وبما يخدم تطور الأقتصاد والتنمية المستدامة فيه ما يلزم التحول من نهج الادارة التقليدية للموارد الى النهج المستدام الذي يقتضي بأستخدام تقنيات حديثة تتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى.

٢ : اهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من خلال تبني أستراتيجية للأرتقاء بالزراعة المحلية عن طريق الأستخدام الكفوء لموارد القطاع الزراعي وفق منظور أستراتيجي يضمن المنفعة الأقتصادية للجيل الحالي والأجيال القادمة .

٣ : فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك موارد زراعية وفيرة نسبياً في محافظة صلاح الدين وان مردوداتها تعد العامل الأساس في صياغة عملية التنمية ، لذا فأن تبني سياسات جديدة وأستراتيجية ملائمة للأدارة واعتماد منهج تخطيطي عقلاني متكامل يضمن الأستغلال الامثل للموارد سيسهم بفاعلية في عملية النهوض أقتصادياً بواقع القطاع الزراعي وتحقيق الأستدامة فيه.

٤ : هدف البحث :

أ- تحديد الموارد الأقتصادية المتاحة في محافظة صلاح الدين فيما له علاقة بالزراعة .

ب- تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتحديات في البيئة الخارجية لواقع الموارد الزراعية المتاحة في محافظة صلاح الدين .

ت- أقتراح خيار أستراتيجي مُستدام للموارد الزراعية في محافظة صلاح الدين على أساس التحليل الأستراتيجي لواقع تلك الموارد .

٥: الحدود الزمنية والمكانية للبحث :

قد شملت محافظة صلاح الدين للمدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٧ .

٦ : منهجية البحث المعتمدة :

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي من واقع موارد القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين ، أذ تبنى البحث منهج دراسة الحالة (case study) .

٧ : هيكلية البحث :

يتكون البحث من مقدمة وخمس محاور كما هو مبين ادناه:

المحور الاول : الأطار المنهجي والأستعراض المرجعي

المحور الثاني :الجانب النظري والتحليلي

المحور الثالث :واقع الموارد الزراعية لمحافظة صلاح الدين
المحور الرابع : التخطيط الاستراتيجي لموارد القطاع الزراعي لمحافظة صلاح الدين وصولاً الى الخيار الاستراتيجي المستدام
المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الثاني: الجانب النظري والتحليلي

أولاً: تمهيد :

أصبحت التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم لرفاهية الشعوب والمجتمعات، وباتت ضرورة واقعية ملحة لا بديل لها كمعالج ومرافق للتنمية في مراحلها المختلفة. والغاية منها هو الكفاح لبقاء الإنسانية وديمومة الحياة على كوكب الأرض وتأكيد السيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة. وأن عملية التنمية المستدامة تعبر عن تفاعل المتغيرات الأربعة (أقتصادي ، أجتماعي ، بيئي ، سياسي) وتتحقق من خلال مؤائمة تلك العناصر فبينما يركز العنصر الاقتصادي على تحقيق النمو الاقتصادي ، ويركز العنصر الأجتماعي على تحقيق العدالة الأجتماعية في توزيع الدخل وتحقيق الرفاهية الأجتماعية والعنصر البيئي يصب تركيزه على حماية البيئة من خلال المحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم البيئية والعنصر السياسي المتمثل بضرورة توفر ادارة حكيمة رشيدة من شأنه في تفاعله مع العناصر السابقة(الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) أن يؤدي الى تحقيق ليس التنمية فقط وانما التنمية المزودة بعنصر الأستدامة ، وعليه لم يعد تحقيق التنمية لوحدها كافياً ، بل على المجتمعات ان تعمل على ضمان استدامتها .

ثانياً : مفهوم التنمية المستدامة:

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين هما : التنمية والمستدامة والتنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمى) يقال : انميت الشيء ونميته، أي جعلته نامياً (أبن منظور، ٢٠٠٣ ص ٣٤١). أما كلمة (الأستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه وهي بذلك تجمع بين فعل الشيء وأستمرارية تأثيره زمانياً ومكانياً ومفهوم الأستدامة موجود منذ القدم ليس كتعبير نظري عن طريقة المعيشة وكيفية توفير مصادر العيش بل تم التعايش معه وتطبيقه بشكل عفوي وتلقائي كما في الدعوة الى المحافظة على الأشجار حتى في الحروب .أو في المحافظة على خصوبة التربة بين سنة وأخرى بهدف تجديد خصوبتها أو في استصلاح الأراضي (الفقي، ٢٠٠٤ ص ٧). وبمرور الزمن وتشعب متطلبات الحياة وخاصة في الربع الأخير من القرن الماضي ، حيث تعددت وجهات النظر حول التنمية وضرورة مواكبتها لجوانب الحياة المختلفة وأرتباط ذلك بالغد، وأن لاتقتصر هذه التنمية على التطلعات الراهنة ، وانما تمتد في تعاملها ضمن منظور مستقبلي للمجتمع ككل (الزبيدي، ٢٠١٢ ص ١٣٤). وأخيراً فأن الاستدامة في التنمية (المأمونة بيئياً) تعني عدم تحميل الاجيال اللاحقة اعباء تنمية اليوم ، وتعني ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم تعني بان موضوع البيئة اصبح ليس بالمتغير المستقل عن الاسلوب الذي يتبعه الانسان في حياته (التنمية الاقتصادية) بل هو دالة في ذلك الاسلوب أذ ان التنمية الاقتصادية تؤثر في الطبيعة وموارادها، والاخير يعد القوة الدافعة (المدخلات) للتنمية الاقتصادية . وحتى الان يجري التركيز على جانبين من خصائص الموارد التي تتأثر بشكل واضح بسبب التنمية هما :(الكبيسي، ٢٠٠٥ ص ٦٢)

١- النفاذ الذي يترتب على اتباع أساليب تستنزف الموارد الطبيعية .
٢- التشويه الذي تتعرض له الموارد والبيئة بسبب التلوث الذي قد تتجاوز أثاره حدود المجتمع .

ثالثاً : تعريف التنمية المستدامة :

تعددت التعاريف واختلف معانيها فالتنمية المستدامة: كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة . ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي (عماري، ٢٠٠٨ ، ص٤).

أن التنمية المستدامة هي في جوهرها ، مخططات انمائية موجهة لخدمة الانسان أولاً ولتحسين بيئته كهدف مرتبط ومتلازم ، وأذا كانت التنمية في مفهومها البسيط هي تعمير الأرض وأمتلاك مقومات التطور الأقتصادي والعلمي والتقني مع توظيفها لصالح الأنسان فأن الأستدامة لها تعني عدم أقتصار التمتع بثمار التنمية على فئة او طبقة أو قطاع داخل المجتمع دون بقية القطاعات وخلال مرحلة زمنية معينة دون أخرى في كل ماتعنيه ثمار التنمية من رفع مستوى الأنسان مادياً أو تطوير نظم حياته معيشياً وتحرره نفسياً وتمتعه بكل أنواع الحريات والحقوق الأقتصادية والسياسية والأجتماعية في أطار من الضوابط تحول دون العدوان أو الأنحراف او التسلط (الزبيدي، ٢٠١٢،ص ١٣٥) .

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره. و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع (قاسيمي، ٢٠١٣، ص٦).

من خلال ماتقدم يمكن نخلص الى أن التنمية المستدامة هي البحث والتنفيذ لخطط جذرية تمكن المجتمع من التفاعل توازنياً الى أجل غير مسمى مع المنظومة الطبيعية (حيوية أو غير حيوية) من خلال الاحتفاظ بمستوى معين يسمح بأستردادهما ، فهي عملية متشعبة الجوانب تضمن للبيئة الطبيعية والنظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية نظام امن مستدام ورفاهية للشعوب ولأنجاحها لابد من تظافر كل الجهود في كافة التخصصات للوصول الى الاستدامة والمحافظة على عالمنا ، وأستناداً الى ذلك يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلائم متطلبات الحاضر دون انقاص قدرة الاجيال المستقبلية لتتوافق مع تلبية متطلباتهم (الزبيدي ٢٠١٢ ، ص١٣٦).

المحور الثالث : واقع الموارد الزراعية لمحافظة صلاح الدين

أولاً: نبذة تأريخية عن محافظة صلاح الدين:

تعد محافظة صلاح الدين من الناحية الادارية احد التقسيمات الادارية الكبرى المقرة حديثاً ضمن الهيكل الاداري المدني لجمهورية العراق بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤١ في ١٩٧٦/١/٢٩ ، واتخذت مدينة تكريت مركزاً اداريا لها لتكون المحافظة الثامنة عشر في العراق ، بعدما كان هذا القضاء تابعا لمحافظة بغداد هو وثلاثة اقضية هي (سامراء وبلد والدجيل) وتم استحداث قضائي بيجي والدور عام ١٩٧٧ بموجب المرسومين الجمهوريين (٢٩١) و (٢٩٢) في ١٩٧٦/٦/٦ (الوقائع العراقية، ١٩٧٦).وكذلك قضاء طوزخورماتو الذي كان تابعا لمحافظة التاميم (الوقائع العراقية ١٩٧٦). اما قضاء الشرقاط كان يتبع لمحافظة نينوى والحق الى محافظة صلاح الدين بموجب المرسوم الجمهوري (٣٦٨) في ١٩٧٦/٦/٣٠ (الوقائع العراقية، ١٩٨٧) . وفي عام ١٩٨٩ تم استحداث قضاء الدجيل بموجب المرسوم الجمهوري (٣٦٦) في ١٩٨٩/٨/٥بعد فرزه من الحدود الادارية لقضاء بلد (وزارة الحكم المحلي، ١٩٩٠ صفحة ٣١٤). ، وتم استحداث قضاء امرلي بعد فرزه من الحدود الادارية لقضاء طوز خورماتو حسب قرار مجلس محافظة صلاح

الدين بجلسته الاعتيادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٦ وموافقة وزارة التخطيط ومجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم ١٥٦ في ٢٠١٦/٢/٩ وبذلك اصبحت محافظة صلاح الدين تسعة اقضية وثمانية نواحي.

ثانياً: نبذة جغرافية عن محافظة صلاح الدين:

تعد محافظة صلاح الدين من محافظات المنطقة الوسطى لجمهورية العراق تقع في المنطقة الانتقالية مابين السهل الرسوبي ومنطقة القدمات التلية بما تضم من اماكن متموجة وسهلية وجبلية وصحراوية .وينحصر موقعها الفلكي بأزاء شبكات الاحداثيات مابين دائرتي عرض (٣٣,٤٥- ٣٥,٢٠) شمالاً ومابين خطي طول (٤٢,٣٠- ٤٥,١٠) شرقاً ، وتبلغ مساحتها (٢٢٦٥٨) كم مربع يعني انها تقع في المنطقة المدارية الحارة. ومنطقتها تشكل موضعاً تضاريسياً جامعاً يلتقي فيه الغرين والصلصال والصخر والكلس والحصى وينساب من خلاله نهر دجلة وتتخله بعض الاودية والتلال والبحيرات والانهر القديمة. وتتميز محافظة صلاح الدين بموقعها الجغرافي المتميز وسط العراق، حيث أن لها حدود مع سبع محافظات هي نينوى وأربيل من الشمال وكركوك والسليمانية من الشرق وديالى وبغداد من الجنوب والأنبار من الغرب.

ثالثاً :تحليل الواقع الأقتصادي لموارد القطاع الزراعي لمحافظة صلاح الدين :

تلعب الزراعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للعديد من البلدان وخاصة البلدان النامية فالقطاع الزراعي احد أهم القطاعات الحيوية التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي في العراق بشكل عام ومحافظة صلاح الدين بشكل خاص ، وذلك لتوفر عوامل عديدة تساعد في النهوض بهذا القطاع. يعد الإنتاج الزراعي العصب الأساس للنشاط الإقتصادي في محافظة صلاح الدين إذ أن المحافظة تعد الأكثر ريفية في العراق. وإن ما جعل محافظة صلاح الدين صاحبة الإنتاج الزراعي الأعلى في العراق هو الوفرة النسبية للمياه ودرجات الحرارة المعتدلة والتأريخ الطويل للزراعة المزدهرة، وعلى الرغم من ان المحافظة ليست لديها سوى القليل من التسهيلات للإنتاج الزراعي والغلبة للمشاريع الصغيرة والتي تزيد عن ٨٣ %من إجمالي المشاريع في القطاع الزراعي(برجرBergeLouisr، ٢٠٠٩).. المحافظة تشتهر بأنها سلة العراق الغذائية "لتربتها الخصبة وكثرة مشاريع الري والسقي الزراعي بين بساتينها" لكن واقع الزراعة فيها اصطدم بداعش تارة حين سيطر وحرق ودمر كل شيء، وضعف الدعم الحكومي لها تارة اخر.ولم تكن هاتين المشكلتين وحدهما قد اصابت الزراعة بالشلل فعدم حماية المنتوج الوطني وفتح الابواب على مصراعيها امام المستورد من المنتجات الزراعية وغيرها جعل المنتوج المحلي ضعيفا .كل تلك الاسباب المتراكمة تحكمت بواقع اسعار الخضار وغيرها ومهدت لتراجع القطاع الزراعي في صلاح الدين.

١- الأراضي الزراعية :

تعد محافظة صلاح الدين واحدة من محافظات العراق الكبيرة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (١٠٨٨٦٤١١ دونم) وتشكل بذلك نسبة ٦.٥ % من مجموع مساحة العراق وبذلك فإنها تحتل التسلسل الخامس بين المحافظات . وتضم المحافظة (٩) أقضية . يحتل قضاء بيجي المرتبة الأولى بنسبة ٣٠ %يليه قضاء سامراء بنسبة ٢٠ %ثم أقضية الدور وبلد والطوز والشرقاط والدجيل ثم قضاء تكريت في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية قدرها ٤ %من مساحة المحافظة الكلية. ورغم تهديد التصحر على محافظة صلاح الدين إلا أنها ما زالت تتمتع بمساحات واسعة للزراعة تقدر بحوالي ٦٧,٣٤ %من إجمالي مساحة محافظة صلاح الدين.

جدول (١) مساحة الأراضي الزراعية الصالحة وغير الصالحة للزراعة في محافظة صلاح الدين بالدونم لسنة ٢٠١٧

	المساحة الكلية (دونم)	النسبة المئوية	الملاحظات
المساحة الكلية للمحافظة	١٠٨٨٦٤١١		
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	٧٣٣١٠٢٤	%٦٧,٣٤	من المساحة الكلية للمحافظة
مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة	٣٥٥٥٣٨٧	%٣٢,٦٦	من المساحة الكلية للمحافظة
مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا	١٣٠٧٥٩٦	%١٧,٨٣	من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالحبوب	١٠٨٤٢٦٦	%٨٢,٩٢	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالخضروات	١٥٧٨٧٤	%١٢,٠٧	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالدرنيات والابصال	٣٩٤٥١	%٣,٠١	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالبقوليات	١٥٥٤٥	%١,١٨	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالبذور الزيتية	٩٨١٠	%٠,٧٥	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بمحاصيل صناعية	٦٥٠	%٠,٠٤	مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى بيانات مديرية زراعة محافظة صلاح الدين / قسم الاحصاء الزراعي لسنة ٢٠١٧

يتضح مما سبق ان المحافظة لاتعاني من ندرة في الاراضي الزراعية بل ان الاراضي الصالحة للزراعة لاتستعمل الا حوالي١٧,٨٣% من مساحة الارض الصالحة للزراعة وأن معدل نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة يبلغ (٤,٦٤) دونم وهو مايعادل ضعف المعدل العالمي البالغ (٢دونم) للفرد (الكرعاوي، ٢٠١١ صفحة ٦٧). وبناءً على ذلك نستطيع القول أن هناك موارد ارضية واسعة لم يتم استثمارها في الزراعة الى الان . وهذا يعني أن فرص التوسع الافقي في استخدام الاراضي مازال كبيراً، ناهيك عن وجود فرص اخرى للتوسع الافقي والعمودي يتطلب عمليات استصلاح اراضي وأن هذا الاستصلاح يتطلب تكاليف اضافية فضلاً عن التقانة المطلوبة للتوسع العمودي .

٢- المحاصيل الزراعية :

تتميز محافظة صلاح الدين بانتاج العديد من المحاصيل الزراعية وهي:

جدول (٢) المساحات المنفذة للخطة الصيفية لعام ٢٠١٧

ت	المحصول	المساحة المنفذة بالدونم	الغلة /كغم دونم	الانتاجية بالطن	ت	المحصول	المساحة المنفذة بالدونم	الغلة /كغم دونم	الانتاجية بالطن
١	الذرة الصفراء	٢٥١٣٩	٦٠٠	١٥,٠٨٣,٤	١٣	خيار قثاء	٤٨٢٥	١٩٠٠	٩,١٦٧,٥
٢	الذرة البيضاء	٢٣٠٠	٤٢٠	٩٦٦	١٤	رقي	٢٦٩٠٠	٣٥٠٠	٩٤,١٥٠,٠
٣	زهرة الشمس	٥٩٠	٣٤٠	٢٠٠,٦	١٥	بطيخ	١٨٢٣٥	٣٤٠٠	٦١,٩٩٩,٠
٤	سمسم	٢٠٢٠	٣٧٥	٧٥٧,٥	١٦	باميا	٦٩٤٠	١١٠٠	٧,٦٣٤,٠
٥	جت	٣١٢٠	٢٥٠	٧٨٠	١٧	شجر كوسة	١٢٣٠	١٥٠٠	١,٨٤٥,٠
٦	دخن	٢٦٣	١٥٠	٣٩,٤٥	١٨	شجر عناكي	١٠٨٧	١٤٠٠	١,٥٢١,٨
٧	قطن	١٣٥	٤٠٠	٥٤	١٩	فاصولياء	١٥٠	٦٥٠	٩٧,٥
٨	بطاطا	٣١٢٥	١٥٩٠	٤,٩٦٨,٧٥	٢٠	بصل	١٥٣٧٥	٢٠٠٠	٣٠,٧٥٠,٠
٩	طماطة	٣٦٣٦١	٢٤٠٠	٨٧,٢٦٦,٤	٢١	سلق	٧٥	٦٥٠	٤٨,٧٥
١٠	فلفل	٣٦٣٢	٩٥٠	٣,٤٥٠,٤	٢٢	ماش	١٧٦٥	٤٠٠	٧٠٦
١١	باذنجان	٢٢٩٧٠	٢٥٠٠	٥٧,٤٢٥,٠	٢٣	لوبيا	٢٩٨٥	٧٠٠	٢,٠٨٩,٥
١٢	خيار ماء	١٨٧٤٥	٢٥٠٠	٤٦,٨٦٢,٥		المجموع	١٩٧٩٦٧		

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية زراعة صلاح الدين / قسم الانتاج النباتي/ قسم الاحصاء الزراعي / قسم التخطيط والمتابعة لعام ٢٠١٧

جدول (٣) المحاصيل والخضر الشتوية في محافظة صلاح الدين لسنة ٢٠١٧

ت	المحصول	المساحة المنفذة بالدونم	الغلة /كغم دونم	الانتاجية بالطن	ت	المحصول	المساحة المنفذة بالدونم	الغلة /كغم دونم	الانتاجية بالطن
١	الحنطة	٨٣٧٢٢٨	٧٥٠	٦٢٧,٩٢١	١٦	بطاطا	٣٠٦٠	٢٠٠٠	٦,١٢٠
٢	الشعير	٤٩٢٠٠	٥٠٠	٢٤,٦٠٠	١٧	ثوم	٢٩٠	٧٥٠	٢١٧,٥
٣	طماطة مغطاة	١٧١٧٠	٤٥٠٠	٧٧,٢٦٥	١٨	جزر	٢٩٥	٢٠٠٠	٥٩٠
٤	خيار مغطى	١٥٣٥٠	٣٥٠٠	٥٣,٧٢٥	١٩	شلغم	٢٠٦٢	٢٠٠٠	٤,١٢٤
٥	باميا	٧٧٥٧	٢٠٠٠	١٥,٥١٤	٢٠	شوندر	١٠١٠	٢٥٠٠	٢,٥٢٥

٦	باقلاء خضراء	٥٣٢٧	١٠٠٠	٥,٣٢٧	٢١	سلق	١٨٠	٦٠٠	١٠٨
٧	باذنجان مغطى	١٠٨٨٧	٣٠٠٠	٣٢,٦٦١	٢٢	بزاليا	٢٠	٧٥٠	١٥
٨	شجر مغطى	٣٣٣٨	٣٠٠٠	١٠,٠١٤	٢٣	جت	٥٥٣٥	١٠٠٠٠	٥٥,٣٥٠
٩	فلفل مغطى	٤٣٦٠	٢٠٠٠	٨,٧٢٠	٢٤	برسيم	١٦٠٠	٨٠٠٠	١٢,٨٠٠
١٠	فاصوليا	٤٥٠	٥٠٠	٢٢٥	٢٥	سبانغ	٢٢٦	٥٠٠	١١٣
١١	بطيخ مغطى	٣٦٠٩٠	٣٥٠٠	١٢٦,٣١٥	٢٦	فسقة بصل	٦٠٠	١٥٠٠	٩٠٠
١٢	رقي مغطى	١٣٩١٥	٤٠٠٠	٥٥,٧٨٠	٢٧	شبنت	٦٠	٢٠٠	١٢
١٣	قرنابيط	١٨١٧	٢٠٠٠	٣,٦٣٤	٢٨	بصل اخضر	١٩٠٤٧	٤٠٠٠	٧٦,١٨٨
١٤	لهانة	١٥٨٢	٢٠٠٠	٣,١٦٤	٢٩	بصل يابس	٢٣٢٥	٢٠٠٠	٤,٦٥٠
١٥	خس	٤٧٣٠	٢٠٠٠	٩,٤٦٠	٣٠	فجل	٢١٠	٢٠٠٠	٤٢٠
						المجموع	١٠٤٥٧٢١		

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية زراعة صلاح الدين / قسم الانتاج النباتي / قسم التخطيط والمتابعة ٢٠١٧

جدول (٤) التمور والحمضيات والنفضيات في محافظة صلاح الدين لسنة ٢٠١٧

ت	المحصول	عدد الأشجار	الغلة/كغم	الانتاجية بالطن	ت	المحصول	عدد الأشجار	الغلة/كغم	الانتاجية بالطن
١	النخيل٢٦نوع	٤٤٩٧٢٥	١٠٩	٤٩,٠٢٠	١١	نبق	٦,٣٩٩	٢٥	١٥٩.٩٧٥
٢	عنب	١٧,٢٤٦,٣٦٢	٢٠	٣٤٤,٩٢٧	١٢	خوخ	٣٢,٣٣٢	٢٥	٠,٨٠٨
٣	نومي حامض	١٤١,٢٨١	٢٥	٣,٥٣٢	١٣	الو	٣٢٩,٣٣٥	٢٥	٨,٢٣٣
٤	برتقال	١,٠٤٠,٨٠٩	٤٠	٤١,٦٣٢	١٤	عرموط	٣١١,٧٣٦	٧٥	٢٣,٣٨٠
٥	نارنج	٢٧٠,٣٠٥	١٠٠	٢٧,٠٣٠	١٥	كوجة	١٧,٩٠٥	١٠	٠,١٧٩
٦	نومي حلو	٥٦,٠٧٠	٢٥	١,٤٠١	١٦	تفاح	٢٧٧,٠٢٦	٥٠	١٣,٨٥١
٧	لالنكي	٨٤,١٧٠	٤٠	٣,٣٦٦	١٧	كاكي	٤,٥١٠	٤٠	٠,١٨٠
٨	رمان	١,٠٥٣,٥٩٩	٥٠	٥٢,٦٧٩	١٨	توت	٧,٥٨٩	٤٠	٠,٣٠٣
٩	زيتون	١٢٤,٦٩٦	٥٠	٦,٢٣٤	١٩	التين	٤٧,٩٢٤	٥٠	٢,٣٩٦
١٠	مشمش	٢٠٥,٢٨٠	٦٠	١٢,٣١٦					

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية زراعة صلاح الدين / قسم الانتاج النباتي وقسم التخطيط والمتابعة ٢٠١٧

٣- الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية من الثروات المهمة حيث أنها تشكل عصب مهم في اقتصاد أي بلد، وينبغي على كل مخطط أن يضع في أولوياته كيفية المحافظة على هذه الثروة وزيادتها، وتعد محافظة صلاح الدين من المحافظات الغنية على مستوى البلد بهذه الثروة كما موضح في الجدول

الذي يشير إلى أعداد الحيوانات حسب النوع في المحافظة حسب أخر احصائية قامت بها مديرية زراعة صلاح الدين لبرنامج الترقيم الوطني عام ٢٠١٢.

جدول (٥) أعداد الحيوانات حسب النوع والجنس في المحافظة لعام ٢٠١٢

النوع	الابقار		الاغنام		الماعز		الجاموس		الجمال	
الجنس	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
العدد	١٦٦٩٤	٦٣٠٥٨	٤٤٨٧٥	٥٥٩٨٢٨	٩٧٦٠	٦٢٤٦٠	٧٢	٣٢٠٥	٤٨	١٥٤٨
المجموع	٧٩٧٥٢		٦٠٤٧٠٣		٧٢٢٢٠		٣٢٧٧		١٥٩٦	

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى اخر احصائية لمديرية زراعة صلاح الدين ، قسم الثروة الحيوانية ،برنامج الترقيم الوطني لعام ٢٠١٢

٤-الموارد المائية :

يعد قطاع الموارد المائية من أهم القطاعات في الوقت الحاضر، وذلك بسبب شحة مصادر المياه. وقد برزت أهمية هذا القطاع في السنين الأخيرة، وإذا ما أردنا أن نحافظ على ديمومة القطاع الزراعي فعلينا العمل وبجدية عالية على كيفية الاستغلال الأمثل لهذا القطاع. يشطر نهر دجلة محافظة صلاح الدين إلى شطرين من مدينة الشرقاط شمالا وحتى مدينة الطارمية جنوبا بطول ٢٦٤,٥٠٠ كم، بالإضافة إلى المسطحات المائية الصالحة للري (كبحيرة الثرثار)، ويعد هذا العامل من العوامل المهمة لتطوير هذا القطاع , ومن الجدير بالذكر ان محافظة صلاح الدين هي الوحيدة بعد العاصمة بغداد توجد فيها مديريتين عامتين للموارد المائية (صلاح الدين والاسحاقي) ، والآتي بعض المؤشرات عن الموارد المائية في المحافظة:

أ- **الانهار في صلاح الدين :**

جدول (٦) الانهار الموجودة في محافظة صلاح الدين

أسم النهر	طوله ضمن المحافظة كم	اعلى تصريف م٣/ثانية	اوطئ تصريف م٣/ ثانية	اقصى منسوب	اعلى منسوب
نهر دجلة	٢٦٤.٥٠٠	١٦٢٠٠	٢٦٠	في بيجي ١٠٨.٣٥	١٠٢.٣٥ في بيجي
نهر العظيم	١٠٠	٢٨٥٠	١	٨٤	٧٢

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية الموارد المائية في محافظة صلاح الدين لشهر ايلول عام ٢٠١٠

ب- **المياه الجوفية :**

جدول (٧) المياه الجوفية في محافظة صلاح الدين

عدد الآبار	نوعية الآبار	نسبة الملوحة (جزء بالمليون)	التصريف لتر/ثا للبئر الواحد
٨٥٣٢	الابار السطحية	٢٠٠٠ _ ٣٠٠٠	٣-٦
٣٢٥٣	الابار الارتوازية	٢٠٠٠ - ٣٥٠٠	٧-١٠

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية الموارد المائية في محافظة صلاح الدين لشهر ايلول عام ٢٠١٠

ت- **المسطحات المائية (وزارة الموارد المائية، ٢٠٠٥ الصفحات ١٢٣-١٢٤)**:

- حوض سدة سامراء : حيث تبلغ مساحة الحوض (١٠٠٠٠) دونم في اعلى منسوب و(٦٠٠٠) دونم في اوطئ منسوب ويبلغ عدد فتحات السدة (١٧) فتحة كل منها بعرض (١٢) م وارتفاع (١٢) م ومجهزة بابواب حديدية تتحرك بالقوة الكهربائية او بواسطة العتلات وتقع في قضاء سامراء ، وتوجد في السدة محطة كهرومائية مكونة من ثلاث توربينات لتوليد (٨٧) ميكا واط كحد اقصى .

- حوض الثرثار : تبلغ مساحة الحوض (١٠٨٤٠٠٠) دونم في اعلى منسوب و(٥٣٠٤٠٠) دونم في اوطئ منسوب ويقع غرب قضاء بيجي الى قضاء سامراء أما ناظم المدخل الى منخفض الثرثار يتألف من (٣٥) دعامة ومن جسر خرساني بطول (٥٠٢) م وعدد الفتحات (٣٦) فتحة ارتفاع كل فتحة (١٢و٧) م على التوالي
- بحيرة شاري : تبلغ مساحتها (٥٠٠٠٠) دونم وتقع في الشمال الشرقي لقضاء سامراء .

ث- لمياه المتوفرة الممكن استغلالها :

جدول (٨) المياه السطحية المتوفرة المارة والمستغلة والفائضة في محافظة صلاح الدين

المصدر	حجم وكميات المتوفر م٣/ثا	المستغل م٣/ثا	الفائض م٣/ثا	التوسع المستقبلي م٣/ثا
الأنهار	٤٥٠	٥٠	٤٠٠	١٠
المياه الجوفية	٩٩٧	٤٨	٩٤٩	٥٠

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات مديرية الموارد المائية في محافظة صلاح الدين لشهر ايلول عام ٢٠١٠

٥- القوى العاملة :

يشغل القطاع الزراعي فعلياً نحو (٥٠%) من إجمالي اليد العاملة المطلوبة للعمل في هذا القطاع في محافظة صلاح الدين، وهذا يعني وجود فائض من الأيدي العاملة مهيأ للعمل في الزراعة، غير أن الإشكالية الموجودة في الأعمال الزراعية في محافظة صلاح الدين هي ندرة الأيدي العاملة الكفوءة مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع الزراعي. ومن الجدير بالذكر أن من يقوم بعملية الزراعة فعلياً هو المزارع وليس الحكومة او الوزارة المعنية ولا اي جهة اخرى ، ويتوقف عملية نجاح البرنامج الزراعي برمته من خلال العمل الكفوء والمثمر لمن يزرع الارض ، واذا ماقارنا المزارع العراقي فهو ليس بالمزارع العصري الحديث الموجود في كثير من الدول ذات الانتاج الزراعي الوفير سواء في العالم المتقدم او بعض الدول النامية حديثاً (ليلو، ٢٠١١ صفحة ٢).

المحور الرابع : التخطيط الأستراتيجي لموارد القطاع الزراعي لمحافظة صلاح الدين وصولاً الى خيار أستراتيجي مُستدام

سيتناول هذا المحور تحليل لواقع القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين بأستخدام مصفوفة SWOC ومصفوفة تحليل TOWS من خلال حصر النقاط الواردة في تحليل البيئة الخارجية والداخلية لهذا الواقع والهدف هو ترجمة وتقييم هذا التحليل واستخدامه بعد ذلك في تبني خيار استراتيجي مستدام.

أولاً: التحليل الأستراتيجي SWOC:

قبل البدء بصياغة الأستراتيجية تقوم الأدارة الأستراتيجية بالتحليل الاستراتيجي الواقعي لقوى البيئة المحيطة بواقع كل مورد وذلك لاهميته وتأثيره على اختيار نوع الاستراتيجية الملائمة، فهو مجموعة من الادوات التي تستخدم في تشخيص مدى التغير الحاصل في البيئة الخارجية (الفرص والتحديات) من اجل السيطرة على البيئة الداخلية (القوة والضعف) بالشكل الذي يمكن من تحقيق العلاقة الايجابية بين التحليل الاستراتيجي وتحديد الاستراتيجية المطلوبة (الدوري، ٢٠٠٧ ص ٨٣). اخذين بنظر الاعتبار ان يشمل التحليل رصد مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية المؤثرة في البيئة الخارجية والعوامل الادارية والموارد البشرية

والمالية وثقافة المنظمة بالنسبة للبيئة الداخلية . وكيفية الاستفادة مما ورد في تحليل SOWC لواقع المورد عبر تحويل النقاط الواردة في البيئة الخارجية (الفرص والتحديدات) والبيئة الداخلية (القوة والضعف) وبما يساعد في تحديد الموقف الاستراتيجي من خلال ممازجة عناصر البيئة الخارجية مع عناصر البيئة الداخلية عبرعملية تفاعل وتشابك ينجم عنها استراتيجيات ذات الصلة ويصار بعدها الى تبني واحدة منها وبناء استراتيجية مقترحة تتطابق معها كما هو مبين قابل الصفحات .

١ – تحليل البيئة الخارجية لواقع الموارد الزراعية :

أ- **التحديات** :

●**الوضع الامني** : أن من اهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين هو الوضع الامني وماتتعرض له المحافظة من هجمات ارهابية بين الحين والاخر.

●**إنتشار ظاهرة التصحر**: لم تحظ مشكلة التصحر منذ عقود بإهتمام الجهات الحكومية ذات العلاقة نظراً لعدم توفر التمويل والتخطيط اللازم لتجاوز هذه المشكلة مما أدى إلى تفاقمها. وترتبط مشكلة التصحر بمجموعة من الأسباب منها:

-التغيرات المناخية وقلة الغطاء النباتي .
-إنخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية ومن أهمها البساتين.
-عثر معظم المشاريع الإروائية منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب مختلفة .
-لافتقار إلى السدود على القنوات والأنهر اللازمة لخزن المياه.
-عدم تفعيل القوانين الخاصة بحماية الغطاء النباتي، والحاجة إلى شمول بعض المقاطعات بقانون المراعي.
-عدم إستغلال طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية في إستخراج المياه وتشغيل أنظمة الري والإعتماد الكلي على الكهرباء الوطنية.

***لزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية الخصبة و التجاوزات غير القانونية على الأراضي المخصصة للزراعة**:تعاني محافظة صلاح الدين من زحف سكاني وعمراني على الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة فيكاد لايخلو قضاء او ناحية في المحافظة من حي سكني او اكثر اقيم على أرض ذات جنس زراعي من قبل الأهالي أضافة الى أنشاء المصانع والمحلات التجارية .

***تناقص الإنتاج الحيواني :**يعد الاهتمام بالإنتاج الحيواني من سمات التطور الزراعي الحديث والمتكامل، ولكن ما نجده في واقع الحال تناقص في هذا الاهتمام وبالأخص في إنتاج الجاموس والأغنام والماعز، ويعزى سبب المشكلة إلى عدم الرغبة في الاستثمار في الإنتاج الحيواني من قبل المستثمرين والشركات، وفي المقابل فإن اغلب الاستثمارات في هذا المجال هي استثمارات عائلية لتغطية الاحتياج المنزلي وبيع ما يزيد عنه وليس أستثمار رأسمالي.

***صعوبة تربية النحل:**

- تواجه تربية النحل في صلاح الدين مشكلة طائر الوروار حيث يلتهم هذا الطائر النحل وبغزارة قد تصل إلى ٥٠٠ نحلة يومياً، ورغم أنهم يعانون في نفس الوقت من الدبور إلا أن طائر الوروار مؤثر جدا، وتصعب معالجته خاصة وأنهم يستخدمون طرق تقليدية لا تجدي نفعاً معه.

-تتم تربية النحل في مناحل خاصة عائلية وبخبرات عائلية متوارثة.
-مكافحة الحشرات بالمبيدات غالباً ما تؤذي النحل لعدم وجود التنسيق الضروري.
-انخفاض الغطاء النباتي في المنطقة يؤدي إلى الإضرار بهذه الصناعة الغذائية المهمة.

***لنقص في الكهرباء والوقود والزيوت:**
إن هذه المشكلة تحمل المزارع تكاليف باهظة تضاف على تكلفة الوحدة الواحدة من المحاصيل الزراعية. ويعود السبب إلى وجود الطلب الكبير والمتزايد على الوقود في المحافظة إضافة إلى توقف مصفى بيجي تماماً وتوقف الانتاج في حقول صلاح الدين مما يسبب أزمة كبيرة في الوقود.

***لعقود الزراعية :** تجاوز البعض على العديد من المقاطعات المعدة للرعي ذات المساحة الواسعة وغير المشمولة بالعقود الزراعية، بحيث لم تعد مراعي حقيقية، ولا يتم إستيفاء مبالغ العقود من الفلاحين أو تقديم السلف لهم. وترتبط هذه المشكلة بعدة أسباب منها: عدم توفر التمويل، والافتقار إلى التخطيط المطلوب لتجاوز مثل هذه المشكلة.

***دم التنسيق بين المراكز البحثية والدوائر الزراعية:**
-ان هذه المراكز لم تأخذ دور المبادرة في تقديم المعالجات والمقترحات.
-دم تبني الدوائر الزراعية المقترحات والتوصيات التي تتمخض عنها البحوث العلمية خاصة -بحوث الدراسات العليا، وبحوث الكليات ذات الصلة.
-ضعف التواصل العلمي الأكاديمي مع الواقع التطبيقي.
-قلة التمويل اللازم لتوجيه الباحثين في هذا المجال.
-عدم اخذ المبادرة من قبل الدوائر الزراعية والمحافظة والمجالس متمثلةً باللجان الزراعية .

***آلة الإستثمارات في القطاع الزراعي :**ترتبط الإمكانات الضعيفة للقطاع الخاص على الإستثمار في الزراعة بمجموعة من الأسباب لعل أبرزها ما يلي:
- تستغرق إجراءات الحصول على القروض فترات زمنية طويلة قد تتجاوز أحيانا ثلاث سنوات مع وجود الفساد
- عدم الوضوح في توجيه الاستثمارات نظرا لعدم وجود خارطة استثمارية ذات منظور أستراتيجي للقطاع الزراعي .
- عدم وجود مؤسسات تمويل تخفف من الشروط المفروضة على المستثمرين بهذا المجال.
- المنافسة الحادة التي يتعرض لها المنتج الزراعي المحلي من المنتجات المستوردة .

***دم تعويض المزارعين_**المتضررين نتيجة للعمليات العسكرية التي أضرت بمحاصيلهم بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الإضرار بمشاريع الإرواء مما سبب تلف المحاصيل. ويقف وراء هذه المشكلة العديد من الجهات كوزارات المالية والدفاع والموارد المائية والزراعة وديوان المحافظة والمجالس.

***دم وجود_التكامل والارتباطات الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى** :حيث تبدو الصلة ضعيفة بين الزراعة والقطاعات الأخرى، وعلى سبيل المثال يلاحظ عدم وجود التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من خلال الآتي :
١.شروع تربية العجول والأبقار يتطلب وجود مجازر ومعامل للألبان وبرادات حديثة وكبيرة للخزن .
٢.أنتاج المحاصيل الزيتية مثل السمسم والقطن والذرة وفول الصويا يتطلب تفعيل استلام هذه المحاصيل في معامل الزيوت الموجودة داخل العراق .
٣.زراعة المحاصيل الطبية مثل (البابنك) يتطلب استلامها من قبل معامل الادوية في العراق.
والسبب في ذلك عدم وجود تنسيق مشترك بين الوزارات والهيئات المعنية بالقطاع الزراعي و القطاعات الأخرى .

-لآفات والأمراض وترتبط هذه المشكلة بالأسباب الآتية:
- ضعف مقاومة السلالات للأمراض والحشرات، وتذبذب المناخ.
- عدم توفر التمويل لإجراء البحوث والدراسات التي من شأنها القضاء على الأمراض والحشرات.
- غياب التخطيط الأستراتيجي اللازم لتجاوز المشكلات ومن ثم عدم وجود أفق واضح للحلول المقترحة.

ب- الفرص :

أن امام القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين حزمة من الفرص الثمينة السانحة التي تلوح في الافق ، والتي سيكون من شأن انتزاعها واستغلالها اهمية كبيرة في تحقيق تنمية القطاع الزراعي ويمكن تلخيص هذه الفرص في :

*وقع المحافظة حيث تتميز المحافظة بموقعها المتميز ويمر بها الطريق الدولي الرابط بين بغداد الموصل مما يسهل عملية النقل الى بقية المحافظات .
*اغلب سكان المحافظة هم من الارياف والقرى .
*أن المتعارف عليه لدى المواطنين رغبتهم في المنتج المحلي من المحاصيل الزراعية .
*جود فرص استثمارية كبيرة في القطاع الزراعي و القطاع الحيواني.
*وجود الجمعيات الفلاحية وخبراء في الزراعة يمكن الاستفادة منهم في التدريب الفني للأيدي العاملة الزراعية والكادر الإشرافي .
*وجود الصحراء والسدود الممكن استغلالها في إنشاء مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية .
*توفر تقنيات ومنهجيات متطورة في الممارسات الزراعية وتوفر اساليب وتقنيات للري الحديث (الري بالتنقيط أو بالرش).

٢ – تحليل البيئة الداخلية لواقع الموارد الزراعية :

أ- **نقاط القوة** :

أن لواقع الموارد الزراعية عدداً لابأس به من نقاط القوة التي تسهل وتتيح التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة وتتجسد في :

*تمتاز محافظة صلاح الدين بوفرة المياه التي تدخل في العملية الزراعية كمصدر مائي للأرواء وكذلك توليد الطاقة أضافة الى دخولها في العديد من العمليات الصناعية التي لديها أرتباط بالزراعة كما هو مبين في الجداول اللاحقة.

*وفرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي حيث أن غالبية السكان هم من الأرياف .

*وفرة الأراضي الصالحة للزراعه حيث ان الاراضي الصالحة للزراعة لاتستعمل الا حوالي١٧,٨٣%فقط من مساحة الارض الصالحة للزراعة وأن معدل نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة في المحافظة يبلغ (٤,٦٤) دونم وهو مايعادل ضعف المعدل العالمي البالغ (٢دونم) للفرد.

*التنوع في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) هنالك تنوع كبير في المنتجات الزراعية الصيفية والشتوية والثروة الحيوانية .

*غزارة الانتاج النباتي بسبب الغلة العالية للارض الزراعية .

*مناخ ملائم لانتاج جميع المحاصيل الزراعية الشتوية والصيفية.

ب- نقاط الضعف :

على الرغم من نقاط القوة الموجودة في واقع الموارد الزراعية الا انها تعاني من بعض نقاط الضعف وهي :

*ضعف في أداء المراكز البحثية الخاصة بتطوير قطاع الزراعة .

*ضعف الوعي في أهمية استخدام التكنولوجيا من قبل الفلاحيين .

*عدم توفير مصادر الطاقة والوقود بصورة منتظمة .

*ضعف في القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الفلاحين .

*إهمال الصناعات الغذائية ذات الارتباط الخلفي بالزراعة .

*فشل مؤسسات التسويق الزراعي من تسويق المنتجات الزراعية بصورة حضارية .

*إنخفاض فاعلية الأسمدة والبذور حيث يركز الفلاح في بعض الأحيان على سماد "اليوريا" والذي يضيف للمنتج الزراعي سرعة في النمو بالإضافة إلى زيادة كمية الإنتاج، ولكن يعاب عليه انه يفقد المنتج الزراعي طعمه ومذاقه الأصلي ويتوجب التركيز في هذه الحالة على السماد المركب الذي يعطي جودة في الإنتاج .وكذلك لا تخضع المبيدات الكيماوية في الوقت الحاضر للسيطرة النوعية العراقية مما يسمح بدخول مبيدات ذات جودة منخفضة وقد تسبب أحيانا مضاعفات جانبية على الأمد البعيد.

*ضعف دور المرشد الزراعي حيث يعاني الفلاح من المشاكل الزراعية المعروفة ذات الصلة بالمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وعدم الاستفادة من طاقات الطلبة في كلية الزراعة وعدم فهم أهمية المرشد الزراعي.

*ضعف دور الاتحادات والجمعيات الزراعية في تحديد أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في المحافظة، وعدم فهم هذه الاتحادات لدورها التخطيطي والتنظيمي والاستشاري في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، وكذلك ضعف الإدارة القائمة عليها.

وبعد الأنتهاء من أجراء التحليل الأستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية لواقع الموارد الزراعية لمحافظة صلاح الدين يمكن عرض ذلك وبشكل مختصر ضمن جدول مصفوفة Sowc مع التأثير النسبي لكل نقطة وكالأتي :

الجدول (٩) مصفوفة SOWC للموارد الزراعية لمحافظة صلاح الدين

	نقاط القوة	التأثير النسبي	نقاط الضعف	التأثير النسبي
البيئة الداخلية	وفرة المياه التي تدخل في العملية الزراعية كمصدر مائي للأرواء	17.60	ضعف في أداء المراكز البحثية الخاصة بتطوير قطاع الزراعة	9.49
	وفرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي	5.40	ضعف الوعي في أهمية استخدام التكنولوجيا من قبل الفلاحيين	9.88
	وفرة الأراضي الصالحة للزراعه	15.60	عدم توفير مصادر الطاقة والوقود بصورة منتظمة	5.67
	التنوع في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني).	16.40	ضعف في القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الفلاحين	6.50
	غزارة الانتاج النباتي بسبب الغلة	11.70	إهمال الصناعات الغذائية ذات	7.81

	العالية للارض الزراعية		الارتباط الخلفي بالزراعة	
	مناخ ملائم لأنتاج جميع المحاصيل.	10.08	فشل مؤسسات التسويق الزراعي من تسويق المنتجات الزراعية بصورة حضارية	13.12
			إنخفاض فاعلية وكمية الأسمدة والبذور	8.40
			ضعف دور المرشد الزراعي	4.72
			ضعف دور الاتحادات والجمعيات الزراعية	4.96
	المجموع	76.78	المجموع	70.55
البيئة الخارجية	الفرص	التأثير النسبي	التحديات	التأثير النسبي
	موقع المحافظة حيث تتميز المحافظة بموقعها المتميز ويمر بها الطريق الدولي الرابط بين بغداد الموصل مما يسهل عملية النقل	10.95	الوضع الامني	12.80
	اغلب سكان المحافظة هم من الارياف والقرى	4.72	إنتشار ظاهرة التصحر	0.88
	رغبة المواطنين في المنتج المحلي من المحاصيل الزراعية	9.94	الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية الخصبة و التجاوزات غير القانونية على الأراضي المخصصة للزراعة	1.67
	وجود فرص استثمارية كبيرة في القطاع الزراعي و الحيواني	7.48	تناقص الإنتاج الحيواني	1.83
	وجود الجمعيات الفلاحية وخبراء في الزراعة يمكن الاستفادة منهم في التدريب الفني للأيدي العاملة الزراعية والكادر الإشرافي	14.82	صعوبة تربية النحل	2.13
	وجود الصحراء والسدود الممكن استغلالها في إنشاء مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية	7.80	النقص في الكهرباء والوقود والزيوت	2.83
	توفر تقنيات ومنهجيات متطورة في الممارسات الزراعية وتوفر اساليب وتقنيات للري الحديث (الري بالتنقيط أو بالرش).	17.43	العقود الزراعية	1.37
			عدم التنسيق بين المراكز البحثية والدوائر الزراعية	5.73
			ضآلة الإستثمارات في القطاع الزراعي	11.88
			عدم تعويض المزارعين	0.72
			عدم وجود التكامل والارتباطات الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى	15.50

			الآفات والأمراض	12.27
	المجموع	73.14	المجموع	69.61

تم اعداد النقاط الواردة في مصفوفة swoc للموارد الزراعية بجهود الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

١.الدوري ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٥٦-١٥٧.
٢.أجندة أعمال محافظة صلاح الدين عام ٢٠١١.
٣.مديرية زراعة محافظة صلاح الدين .
٤.مديرية الموارد المائية / الاسحاقي .
٥.مديرية بلديات صلاح الدين / قسم البيئة .
٦.راجع الملاحق (١) ،(٢)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)

ولتحليل البيئة الداخلية والخارجية لموارد القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين فقد تم أعتماد الاتي:

١.المقابلة المباشرة لعدد من المختصين في الدوائر ذات العلاقة في محافظة صلاح الدين وكانت المقابلة وفقاً لقائمة تتضمن أربع جداول تحتوي على مجموعة مستقاة من واقع القطاع الزراعي الذي تم ذكره في هذه الفقرة ، وذلك بهدف الوصول الى فحص وافي للبيئة الخارجية والداخلية المتمثلة بالفرص والتحديات وعوامل القوة والضعف ، يرجى ملاحظة الملحق رقم (١) أنموذج أستمارة فحص واقع موارد القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين .

٢.أعتماد الوسط الحسابي البسيط لناتج حقلي التأثير والاهمية النسبية التي تم الحصول عليها من عينة البحث ، ومن ثم أحتساب التأثير النسبي لمعرفة وزن كل عامل وتأثيرة في تحقيق أهداف القطاع الزراعي ، والذي يمثل حاصل ضرب التأثير في الاهمية النسبية وكانت النتائج مبينة كما في الجداول الاربع الاتية:

جدول (١٠) عوامل القوة التي يتمتع بها القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل القوة الداخلي	التأثير(١٠٠%)	الأهميةالنسبية	التأثيرالنسبي
١	وفرة المياه التي تدخل في العملية الزراعية كمصدر مائي للأرواء	80	0.22	17.60
٢	وفرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي	60	0.09	5.40
٣	وفرة الأراضي الصالحة للزراعه	78	0.2	15.60
٤	التنوع في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني).	82	0.2	16.40
٥	غزارة الانتاج النباتي بسبب الغلة العالية للارض الزراعية	78	0.15	11.70
٦	مناخ ملائم لأنتاج جميع المحاصيل.	72	0.14	10.08
النتيجة الأجمالية			1.00	76.78

جدول (١١) عوامل الضعف التي يعاني منها القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين

ت	عامل الضعف الداخلي	التأثير (١٠٠%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
١	ضعف في أداء المراكز البحثية الخاصة بتطوير قطاع الزراعة	73	0.13	9.49

٢	ضعف الوعي في أهمية استخدام التكنولوجيا من قبل الفلاحيين	76	0.13	9.88
٣	عدم توفير مصادر الطاقة والوقود بصورة منتظمة	63	0.09	5.67
٤	ضعف في القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الفلاحين	65	0.1	6.50
٥	إهمال الصناعات الغذائية ذات الارتباط الخلفي بالزراعة	71	0.11	7.81
٦	فشل مؤسسات التسويق الزراعي من تسويق المنتجات الزراعية بصورة حضارية	82	0.16	13.12
٧	إنخفاض فاعلية وكمية الأسمدة والبذور	70	0.12	8.40
٨	ضعف دور المرشد الزراعي	59	0.08	4.72
٩	ضعف دور الاتحادات والجمعيات الزراعية	62	0.08	4.96
النتيجة الأجمالية			1.00	70.55

جدول (١٢) الفرص التي يمكن أغتنامها

ت	الظروف الخارجية المؤاتية والملائمة	التأثير (١٠٠%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
١	موقع المحافظة حيث تتميز المحافظة بموقعها المتميز ويمر بها الطريق الدولي	73	0.15	10.95
٢	اغلب سكان المحافظة هم من الارياف والقرى	59	0.08	4.72
٣	رغبة المواطنين في المنتج المحلي من المحاصيل الزراعية	71	0.14	9.94
٤	وجود فرص استثمارية كبيرة في القطاع الزراعي و الحيواني	68	0.11	7.48
٥	وجود الجمعيات الفلاحية وخبراء في الزراعة يمكن الاستفادة منهم في التدريب الفني للأيدي العاملة الزراعية والكادر الإشرافي	78	0.19	14.82
٦	وجود الصحراء والسدود الممكن استغلالها في إنشاء مشاريع لتوليد الطاقة	65	0.12	7.80
٧	توفر تقنيات ومنهجيات متطورة في الممارسات الزراعية وتوفر اساليب وتقنيات للري الحديث (الري بالتنقيط أو بالرش).	83	0.21	17.43
النتيجة الأجمالية			1.00	73.14

جدول (١٣) التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين

ت	الظروف الخارجية غير المؤاتية وغير الملائمة	التأثير %	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
١	الوضع الامني	80	0.16	12.80
٢	إنتشار ظاهرة التصحر	29.17	0.03	0.88
٣	الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية الخصبة و التجاوزات غير القانونية على الأراضي المخصصة للزراعة	41.67	0.04	1.67
٤	تناقص الإنتاج الحيواني	45.83	0.04	1.83

٥	صعوبة تربية النحل	53.33	0.04	2.13
٦	النقص في الكهرباء والوقود والزيوت	56.67	0.05	2.83
٧	العقود الزراعية	45.83	0.03	1.37
٨	عدم التنسيق بين المراكز البحثية والدوائر الزراعية	71.67	0.08	5.73
٩	ضآلة الإستثمارات في القطاع الزراعي	79.17	0.15	11.88
١٠	عدم تعويض المزارعين	35.83	0.02	0.72
١١	عدم وجود التكامل والارتباطات الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية	77.5	0.2	15.50
١٢	الآفات والأمراض	76.67	0.16	12.27
النتيجة الأجمالية			1.00	69.61

ثانياً : مصفوفة تحليل TOWS :

تعد مصفوفة TOWS هيكلاً او صيغة جديدة لمصفوفة تحليل البيئة SWOC فهي تعتمد على تحليل البيئة الخارجية أولاً، وتحليل البيئة الداخلية ثانياً، موفرة من خلال الدراسة والتحليل هيكلاً وخطوة للأمام بغية توليد وخلق الخيارات الاستراتيجية المحتملة من خلال التركيز اولاً على استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية والحد من التحديات او اجتنابها من خلال الاعتماد والارتكاز على مواطن القوة في البيئة الداخلية وبما يضمن ويعزز ويتيح معالجة مواطن الضعف في تلك البيئة (Weihrivh، ١٩٨٢، ص ٥٥-٥٦). وان تحليل SWOC لاينتهي فقط عند تحليل نقاط عناصر البيئة الداخلية والخارجية وانما ترجمة وتقييم التحليل وذلك لغرض وضع خطة استراتيجية لأستثمار نقاط القوة لتقليص نقاط الضعف واستغلال الفرص والحد من مخاطر التحديات، وهذا مايعرف بتقييم TOWS كما مبين في الجدول (١٤) .

ثالثاً: الخيار الأستراتيجي المناسب :

في ضوء تحليل SWOC ، تصبح لدينا اربعة مسارات استراتيجية يمثل كل منها تمازج وتقاطع بين أحد عناصر البيئة الداخلية ومايقابله في المصفوفة من عناصر البيئة الخارجية الهدف من هذا التمازج هو تحقيق التكيف بين أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه الموارد المتاحة وكما مبين ادناه (Cambridge، ٢٠٠٣ ،ص ٣٥٠-٣٦٣) :

المسار الأول: التكيف بين نقاط القوة والفرص S-O، **المسار الثاني** : التكيف بين اوجه الضعف والفرص w-o

المسار الثالث: التكيف بين اوجه القوة والتحديات S-C، **المسار الرابع** : التكيف بين اوجه الضعف والتحدياتW-C

(الكناني، ٢٠١٧ ،ص ٣٥٠-٣٦٠).

من خلال التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية تولدت لدينا أربع خيارات استراتيجية هي :

خيار النمو أو التوسع S-O بتبني أستراتيجية هجومية.

أ.خيار العلاج او الاستقرار w-o بتبني استراتيجية علاجية.

ب.خيار الدفاع او الاحتواء والتكامل S-C بتبني استراتيجية دفاعية.

ج.خيار الانكماش او الترشيد او الاندماج W-C بتبني استراتيجية انكماشية أو أندماجية.

الجدول (١٤) مصفوفة TOWS للموارد الزراعية

	تقويم البيئة الداخلية لواقع الموارد الزراعية		
تقويم البيئة الخارجية لواقع الموارد الزراعية	تحليل وتقويم TOWS وفيه نلاحظ تقاطع نقاط القوة مع كل من الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية ونلاحظ تقاطع نقاط الضعف ايضاً مع كل من الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية وماينتج عن هذه التقاطعات من خيارات اربعة تمثل كلاً منها منطلقاً بناءالاستراتيجية المقترحة .	نقاط القوة : ١- وفرة المياه . ٢- وفرة الأيدي العاملة . ٣- وفرة الأراضي الزراعية . ٤- التنوع في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني). ٥- غزارة الانتاج الزراعي بسبب الغلة العالية للاراضي الزراعية . ٦- مناخ ملائم لانتاج جميع المحاصيل الزراعية .	نقاط الضعف : ١- ضعف في أداء المراكز البحثية الخاصة بتطوير الزراعةا ٢- .ضعف الوعي في أهمية استخدام التكنولوجيا من قبل الفلاحيين . ٣- عدم توفير مصادر الطاقة والوقود بصورة منتظمة . ٤- ضعف في القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الفلاحين ٥- إهمال الصناعات الغذائية ذات الارتباط الخلفي بالزراعة . ٦- فشل مؤسسات التسويق الزراعي من تسويق المنتجات الزراعية بصورة حضارية. ٧- إنخفاض فاعلية وكمية الأسمدة والبذور ٨- الآفات والأمراض ٩- ضعف دور المرشد الزراعي ١٠-ضعف دور الاتحادات والجمعيات الزراعية
	الفرص: ١- وقع المحافظة . ٢- غبة المواطنين في المنتج المحلي شريطة جودته. ٣- غلب سكان المحافظة هم من الارياف والقرى . ٤- جود فرص استثمارية كبيرة في القطاع الزراعي و القطاع الحيواني ٥- جود الجمعيات الفلاحية وخبراء في الزراعة يمكن الاستفادة منهم في التدريب الفني للأيدي العاملة الزراعية والكادر الإشرافي . ٦- جود الصحراء والسدود الممكن استغلالها في إنشاء مشاريع لتوليد الطاقة.	المربع (١) فرص + قوة (استراتيجية هجومية) ١- تطوير النمط الزراعي / الاروائي لتحقيق كفاءة في الزراعة والري واستخدام تقنيات زراعية وري حديثة. ٢- النمو بقيادة التطوير الزراعي بالأعتماد على متطلبات التطوير المتمثلة بالمستلزمات الفنية والتقنية والتعليم . ٣- النمو بقيادة الصادرات الزراعية لتوليد العملة الصعبة وأستثمار الارباح المتحققة منها في تحسين الانتاجية . ٤- انشاء او شراء مصانع حديثة مجازر وبرادات ومعامل ألبان للحفاظ على المنتج الزراعي وفق خطة معتمدة مسبقاوتكون لها ارتباطات امامية وخلفية مع القطاع الزراعي. ٥- انشاء مراكز تسويق متفرقة	المربع (٢) فرص + ضعف (استراتيجية علاجية) ١-وضع خطة ستراتيجية لمدة خمسة سنوات وإيجاد خارطة استثمارية على مستوى القطاع الزراعي ٢-توعية الفلاح بضرورة إنتاج مثل هذه المحاصيل لما لها من اثر في تعزيز تطور القطاع الزراعي. ٣-التعاقد مع الطلبة المتميزين من قسم الإرشاد الزراعي لتقديم التقارير الدورية لتحديد أهم المشاكل والحلول وفق الواقع العملي للمحافظة ٤-تعويض الفلاحين المتضررين وفق رؤية أو دراسة تعدها دوائر الزراعة بالتنسيق مع مجلس محافظة صلاح الدين واتحاد الجمعيات الفلاحية ٥-فتح المجال لمستثمرين

	٧- وفر تقنيات ومنهجيات متطورة في الممارسات الزراعية	للمحاصيل الزراعية ويكون كل مركز تسويقي قريب من كل منفذ لحدود المحافظة للاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز . ٦- تشجيع المستثمرين على الاستثمار بالزراعة الرأسمالية ٧- الاستفادة من الجمعيات الفلاحية والخبرات الموجودة في المحافظة وتوظيف مهاراتهم في الزراعة . ٨- الإعتماد على الطاقة المتجددة بدلا من الإعتماد على الكهرباء الوطنية. ٩- تفعيل قانون التعرفة الكمركية بما يسهم في دعم المنتجات الزراعية الوطنية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ١٠-استيراد أصناف من الأبقار والعجول من أصول ممتازة وذات جدوى في اللحوم والحليب والقابلة للتأقلم في المعيشة في بيئة المحافظة والمقاومة للأمراض الوبائية والطفيليات، مع جودة إنتاجها من اللحوم وسهولة وسرعة تكاثرها.	مجازين من وزارة الزراعة لاستيراد مولدات عملاقة تغطي منطقة زراعية، والتي تقوم بإنتاج محصول معين أو مشاريع للثروة الحيوانية ٦-توفير التمويل اللازم للإستثمار في إنتاج الثروة الحيوانية . ٧-تفعيل دور المراكز البحثية للنهوض بالقطاع الزراعي. ٨-استغلال الصحراء لانشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية وكذلك وضع توربيات على بوابات السدود لتوليد الطاقة . ٩-اعتماد سياسة تمويل ميسرة ومشتركة بين المصرف الزراعي والمصارف الخاصة هدفها دعم القطاع الزراعي .
	التهديدات: ١- الوضع الامني المتذبذب . ٢- التصحر والغبار . ٣- الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية الخصبة . ٤- التجاوزات غير القانونية على الأراضي المخصصة للزراعة ٥- تناقص الإنتاج الحيواني ٦- صعوبة تربية النحل ٧- النقص في الكهرباء والوقود والزيوت ٨- العقود الزراعية ٩- عدم التنسيق بين المراكز البحثية والدوائر الزراعية ١٠- آلة الإستثمارات في القطاع الزراعي ١١- دم تعويض المزارعين ١٢- عدم وجود التكامل والارتباطات الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى	المربع (٣) تحديات + قوة (استراتيجية احتواء) ١- بسط سيطرة الدولة على كامل اراضيها في المحافظة . ٢- إعادة تأهيل المشاريع الاروائية بالتنسيق مع الشركات المعتمدة في العراق أو خارجه وتبطين بعض المشاريع المتضررة بمادة قليلة النفاذية (مثل مادة الفيروسمنت) أو مدها بالأنابيب البلاستيكية. ٣- .تشجيع المستثمرين العراقيين على استيراد التقنيات المتطورة لغرض توفيرها للمزارع وبأسعار مناسبة ٤- إدخال نباتات مقاومة للظروف الجوية والجفاف. ٥- تطبيق قانون ١٥٦ الخاص بازالة التجاوزات للحد من الزحف السكاني والعمراني على الاراضي الزراعية. ٦- تفعيل السيطرة النوعية لفحص جميع المستلزمات الزراعية	المربع (٤) تهديدات + ضعف (استراتيجية انكماشية) ١- القيام بعمليات استباقية لألقاء القبض على الارهابين (الخلايا النائمة) ممايتطلب تفعيل دور الاستخبارات. ٢- اعداد برامج توعوية للمواطنين الهدف منها اشراك المواطن في الحفاظ على الامن والاستقرار. ٣- حث الفلاح على الاستفادة من صندوق تنمية البساتين لزراعة الأراضي الزراعية بالبساتين معتمدين على التقنيات الحديثة كالري بالتنقيط ٤- إتباع سياسة فرض الضرائب على الأراضي غير المزروعة أو سحبها من المزارعين الذين لا يقومون باستغلالها وخاصة تلك التي تعتمد على الري السيحي ٥- الحصول على التمويل اللازم

		ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي. ٧- توجيه مديرية الزراعة لفتح شعب تأخذ على عاتقها فحص هذه المواد (المبيدات أو السماد). ٨- تحسين إنتاج السماد الكيماوي المنتج من قبل وزارة الصناعة ٩- استيراد الأسمدة التي تتلائم ونوعية التربة وخاصة المجرب منه مثل السماد المركبNPK ١٠- ستيراد أصناف من البذور والشتلات والحيوانات تكون مقاومة للأمراض والآفات. ١١-إقامة ورش عمل للفلاحين للتوعية من مخاطر بعض الأمراض التي يمكن معالجتها مبكرا، أو الأمراض التي يستوجب على الفلاح إتلاف إنتاجه الزراعي حفاظاً على المزارع المجاورة ١٢-تشجيع الفلاحين والمزارعين على تربية النحل لأنه يشكل جزءا من الدورة الزراعية	لتغطية الكلف التشغيلية من خلال القروض والسلف. ٦- إعادة النظر بالقوانين الزراعية وخاصة ما يخص تنظيم العقود الزراعية بما يتلاءم مع إمكانية تطور هذا القطاع وخاصة قانون (١١٧ ،(٣٥) ، (١١٥) ، (١٧٨) ٧- إعادة النظر في التدريب الصيفي لطلبة كلية الزراعة/قسم الإرشاد الزراعي، للانتفاع العلمي والوقوف على المشاكل الحقيقية الواجب الانتباه لها . ٨- .تأسيس قناة تلفزيونية أو إذاعية خاصة بالإرشاد الزراعي وكما هو معمول به في الدول المجاورة . ٩- تبني المنظمات ذات التوجه الزراعي والاقتصادي دعم وتدريب الفلاحين. ١٠-عقد الندوات والمؤتمرات لتضييق الفجوة بين الجانب النظري والعملي. ١١- فعيل دور الإتحادات والجمعيات الزراعية .

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر : د. زكريا الدوري ، مصدر سبق ذكره ص ١٦٠

الجدول (١٥) مصفوفة الخيارات الأستراتيجية لموارد القطاع الزراعي لمحافظة صلاح الدين

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية	القوة (S) %76.78	الضعف (W) %70.55
الفرص (O) %73.14	S O (أستراتيجية هجومية) %56.15	WO (أستراتيجية علاجية) %51.60
التحديات (C) %69.61	S C (أستراتيجية دفاعية) %53.44	WC (أستراتجية أنكماشية) % 49.10

من اعداد الباحث وفق المعطيات والنتائج التي تم التوصل اليها عبر المقابلات الشخصية .

من خلال النتائج التي وردت في التحليل يرى الباحث وأستناداً الى المعلومات التي ظهرت في أستمارات الفحص ، ان الاستراتيجية المثلى للاستفادة من الموارد الزراعية في محافظة صلاح الدين في تحقيق تنمية مستدامة للموارد الزراعية هي الاستراتيجية الهجومية أي خيار النمو او التوسع والذي يعني الاستخدام الاقصى لنقاط القوة الداخلية في انتزاع الفرص الثمينة، حيث أن المنافع المترتبة على هذا الخيار الاستراتيجي تتجسد في قدرته بعد ان يتم تنفيذه الى النهوض بواقع القطاع الزراعي ليساهم بوصفه رافداً اساسياً في الناتج المحلي الاجمالي السنوي في العراق ويكون داعماً لأقتصاد البلد الذي يعاني من كونه اقتصاد ريعي ويمكن ان تتمثل أهم المخرجات المحتملة لهذا الخيار الاستراتيجي بالاتي :

من الناحية الاقتصادية :

*تعظيم ايرادات الموازنة العامة الدولة لكونه قطاع مدر للدخل .
*معالجة مشكلة تدني الإنتاجية الزراعية بسبب انخفاض المستوى التقني في الزراعة .
*زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجماليGDP .
*الاستفادة من الاثار الاقتصادية للنفقات العامة للدولة وعدم تسرب الاثار التوسعية لأقتصاد دول اخرى بسبب ازدياد مرونة الجهاز الانتاجي للقطاع الزراعي.
*نتيجة الزيادة التلقائية في الطلب ستؤدي الى اتجاه مستوى الدخل الى الزيادة وهذا جوهر عمل المضاعف.
*جذب المستثمرين لانشاء المصانع والمجازر والبرادات .

أ.**من الناحية الاجتماعية** :

تشغيل الايدي العاملة في الزراعة والمعامل المرتبطة بالمحاصيل الزراعية .
*زيادة دخل الفرد نتيجة توفير فرص العمل

ب.**من الناحية البيئية** :

*معالجة تدهور التربة نتيجة الاستغلال الخاطئ للموارد الزراعية.
*الحفاظ على الاراضي من التصحر .
*توفير مساحات خضراء من الاشجار مما يساهم في تنقية الهواء وتنظيم درجات الحرارة .
*ادراك الفلاح بأهمية المياه مما يؤدي الى استخدامه بطريقة مستدامة عن طريق وسائل ري حديثة.

رابعاً: الأستراتيجية المقترحة للموارد: يمكن تعريف الاستراتيجية كما ورد في قاموس (Cambridge) هي خطة موضوعة بعناية للعمل على انجاز الاهداف او فن تطوير وتنفيذ الخطة (Cambridge، ٢٠٠٣ ص ٦٣١). وهذا ماجاء ايضاً في تعريف لمركز الدراسات الاستراتيجية ومقره جنيف بوصف الاستراتيجية توظيفاً لعناصر القوة لعمل وتصميم وبناء حاضر يتيح انجاز اهداف المستقبل (الهاشمي، ٢٠٠٥). وبعد اتمام البحث في جوانب ومكونات البيئة الداخلية الداخلية والخارجية للموارد الزراعية تم التوصل الى وضع خطة استراتيجية هجومية (النمو والتوسع) كأداة يمكن الاعتماد عليها في النهوض بالقطاع الزراعي في المحافظة من خلال استخدام الموارد الزراعية حيث تم التركيز على عناصر القوة وتعزيزها واستثمار الفرص المتاحة بغية معالجة مواطن الضعف والتحديات التي تواجه الزراعة في محافظة صلاح الدين .

خامساً: الضوابط الأرشادية في أعداد الخطة الاستراتيجية :

أن المباشرة بعملية اعداد خطة استراتيجية تتطلب جملة من الضوابط لتكون دليل أسترشاد في التوجهات الرئيسية للخطة الاستراتيجية وكما يلي (الكناني، ٢٠١٧ ص ٣٦٠-٣٧٢) :

أ.تحديد الرؤية :

وتمثل الركيزة الاساسية للتوجه الاستراتيجي للموارد المتاحة وتعني رسم صورة ذهنية عن مستقبل المورد في محافظة صلاح الدين وهو واقع بعيد المدى لانلمسه حالياً وهي تجسيد لعبارة (ماذ نريد ان نكون في المستقبل) . وتم تحديد الرؤية للموارد الزراعية وهي (زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للبلد)

ب.تحديد الرسالة:

وتعتبر وسيلة في مسار تحقيق الرؤية وتنبع من رؤية المنظمة وهي تجسيد لعبارة (من نحن؟ ، وماذا نريد؟ ، ولمن؟) وتعتبر وثيقة تحدد غرض وانشطة المنظمة استناداً الى البيئة التي تعمل بها المنظمة. وهي (الارتقاء بالزراعة المحلية من خلال كفاءة أستخدام الموارد الزراعية المتاحة وادخال تقنية أنتاجية جديدة لزيادة انتاجية المشروعات والمنشأت التجارية)

ج.الغايات :

تشير الغايات الى الاهداف في المدى البعيد والنتائج النهائية التي تروم المنظمة الوصول اليها وتحقيقها وهي اجابة للتساؤل (أين نريد ان نكون) على ضوء نتائج التحليل (أين نحن الان) وبالتالي فهي تجسيد لما نريد بلوغه في المستقبل وتعدٌ موجهاً لنشاطنا ومحدداً له ومقياساً للاداء وقوة دافعة لنا ومحفزة على ضمان السير في الاتجاه المرغوب . والغاية هنا هي (أعتماد استراتيجية أصلاح للقطاع الزراعي لمعالجة مشكلة تدني الانتاجية الزراعية النباتية والحيوانية وتدهور التربة نتيجة الاستغلال الخاطئ للموارد الزراعية)

د. الاهداف الاستراتيجية :

تشير الاهداف الى البعد التشغيلي التفصيلي المحدد الذي عادة مايكون مرشداً للنتائج ومعياراً للقياس والتقييم وتشتق الاهداف من غاية المنظمة وتكون واقعية وممكنة التحقيق وقابلة للانجاز وتكون الاهداف الأستراتيجية للموارد الزراعية ذات أبعاد مادية و اجتماعية و بيئية وتشريعية وكالاتي:

* **مادية :** انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والعمل على تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة وأعادة تصميم وبناء القطاع الزراعي ليساهم وبشكل كبير في زيادة دخل المواطن وتعظيم **GDP.**

***اجتماعية :** استثمار المورد البشري الذي يعتبر العامل الاساس في زيادة انتاجية القطاع الزراعي والاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته مما يؤدي الى توافر جميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والذي يؤهلها للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا فضلاً عن تطوير رأس المال المجتمعي على حسن الادارة والانصاف والعدالة في التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرار والسعي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية .

* **بيئية :** ان تكون حماية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي متلازم مع احترام المواقع البيئية وحسن استغلالها للمحافظة على الموروث الطبيعي وجعله ثروة مستدامة تستفيد منها الاجيال القادمة .

* **تشريعية :** وجود مؤسسات متطورة لها القدرة على ايجاد وسائل لتنظيم وصنع القرار، من أجل تنظيم عمليات الانتاج والتوزيع وتامين حرية المنافسة وتحديد حقوق الملكية الخاصة وضمان الحماية التامة لها من اجل توفير الثقة للجميع بمن فيهم المستثمر الأجنبي .

سادساً: تحديد البديل الاستراتيجي تبعاً للتحليل الرباعي SWOC:

في ضوء نتائج التفاعلات في تحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية تظهر استراتيجيات متعددة مما يتطلب أختيار او بناء استراتيجية ملائمة مع اهداف المنظمة وتطلعاتها المستقبلية على ضوء الرسالة بما يمكننا من اختيار البديل الاستراتيجي الامثل والانسب والاكثر موائمة مع الامكانات المتاحة اعتماداً على الموقف الاستراتيجي الذي تم تحديده من خلال ماتوصلنا اليه من نتائج التحليل (الكناني، مصدر سبق ذكره ص٣٤٦-٣٤٨). حيث تقوم الجهة ذات العلاقة بأختيار البديل الافضل وأيجاد حالة من الموائمة بين البديل الأستراتيجي وامكانات الموارد الزراعية الداخلية والخارجية مما يمكننا من أختيار البديل الاستراتيجي الامثل والانسب من البدائل المتاحة معتمدين بذلك على الموقف الاستراتيجي لهذه الموارد الذي تم التوصل اليه من خلال نتائج التحليل ، أن الاستراتيجية المثلى التي تصلح للموارد الزراعية في وضعها الراهن والتي سبق وأن تم اختيارها من قبل الباحث ووفقاً للتغيرات البيئية المحيطة بها ستكون أستراتيجية النمو أو التوسع ومن وجهة نظر الباحث المتواضعة أن الاستراتيجية البديلة الملائمة للموارد الزراعية والتي تتوافق مع امكانياتها هي :

استراتيجية التكامل العمودي للانشطة المترابطة :

تعد أستراتيجية التكامل العمودي المترابط هي احدى استراتيجيات النمو السريع التي تتبعها منظمات الاعمال لمزاولة أنشتطتها من خلال التوسع في انشتها الحالية بالتكامل العمودي الخلفي الذي يعني التوسع باتجاه اضافة مراحل سابقة لانشتطها الحالية بما يجعلها قادرة على التحكم في نوعية المواد الخام والاجزاء والتحكم في استمرار تدفق المواد الاولية والتحكم في التكاليف (Kreiken، ١٩٨٠ ص ٢٥٠-٢٦٠)، أو التكامل العمودي الأمامي عن طريق التوجه لمزاولة الاعمال في تسويق المنتجات أو الخدمات أو منافذ التوزيع من أجل التحكم في نوعية المنتج النهائي وتسويقه والرقابة عليه ،والتكامل العمودي ربما يكون جزئياً او كلياً ، أن أداء كل المراحل للانشطة ابتداءاً من المواد الخام الى المخرجات النهائية قد تعكس التكامل الكلي ، اما اداء بعض تلك الانشطة فيدعى بالتكامل الجزئي ، ان أهم مزايا استراتيجية التكامل العمودي المترابط هو السماح بتوفير عناصر جديدة للنمو في حال ميل السوق الى الاستقرار او انخفاض الفرص البيئية وتساهم في تحقيق التوازن بين المراحل المتعددة بغية الوصول الى أقتصاديات الحجم وكذلك تعزز من قوة التنافس للمنظمة (الدوري، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥) .

سابعاً: تحليل الفجوة الاستراتيجية :

هو أسلوب تكتيكي (فني) مبسط ومعمق يساعد المنظمة على استيضاح استراتيجيتها الحالية المتعلقة بالاداء نحو انجاز اهدافها المخططة التي تمثل الفرق بين الحالة التي ترغب ان تكون فيه المنظمة في المستقبل وماهي عليه في الحاضر وتقارن مابين ادائها الفعلي مع الاداء المرغوب الذي تطمح اليه ، أن من الاعتبارات الواجب مراعاتها من الادارة الاستراتيجية للتعامل مع الفجوة أن تدرك ابتداءاً بوجود الفجوة في المجال المحدد الذي تعمل به بغية أتخاذ القرارات المناسبة نحو غلق أو تقليص حجم الفجوة والتي تعود بالنفع والمردود على المنظمة.

ويتم احتساب الفجوة الاستراتيجية من خلال المعادلة المبسطة التالية :

الفجوة الاستراتيجية = (التحديات + نقاط الضعف) – (الفرص + جوانب القوة)

أن الهدف من تحليل الفجوة الاستراتيجية هو :

أ.تحديد الموارد المادية التي تحتاجها المنظمة لسد الفجوة .

ب.تحديد الموارد البشرية والمهارات التي تحتاجها المنظمة سواء لسد الفجوة اوللمحافظة على الانجاز المتحقق وضمان استدامته بعد سد الفجوة .

ج.تحديد مجالات المنظمة وانشتطها التي تحتاج الى تغيير .

د.تحديد كيفية اجراء هذه التغييرات .

ه.تحديد السبل اللازمة لسد الفجوات واختيار الافضل من بينها (الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٩-٣٧١).

ثامناً: التنفيذ الأستراتيجي :

وهي عبارة عن مجموعة او سلسة من النشاطات المترابطة والتي تتضمن تكوين متطلبات الاستراتيجية التي يتم اختيارها ويرتبط بعدة مراحل او خطوات في تنفيذ الاستراتيجية من خلال وضع الاطار العملي المتمثل بالخطط التنفيذية والتي تشمل :

أ.وضع البرامج التنفيذية .

ب.الموازنات المالية .

ج.الاجراءات .

د.الرقابة على التنفيذ من خلال عمليتي التقييم والمتابعة .

ومن ذلك يتضح أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية هي الحصيلة النهائية أو الثمرة التي يمكن ان نقطفها من عملية التخطيط الأستراتيجي أذا ماأحسن تنفيذها فهي تعد بمثابة تجسيد رؤية المنظمة المعبر عنها بالرسالة والاهداف الاستراتيجية والتي جائت حصيلة فهم الاحتياجات المستقبلية (الكناني، ٢٠١٧ ص ٤١١-٤١٣) .وأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد الزراعية تتم من قبل الجهات ذات العلاقة وهي :

١.الجهات التشريعية والرقابية : مجلس النواب العراقي و مجلس محافظة صلاح الدين / اللجنة الزراعية ومجالس الاقضية والنواحي / اللجان الزراعية .

٢.الجهات التنفيذية المركزية : مجلس الوزراء العراقي ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والمعادن ووزارة الموارد المائية ووزارة الكهرباء ووزارة الاعمار والبلديات ووزارة الداخلية والهيئة العامة للكمارك العراقية والمصارف والمؤسسات المقرضة و أتحاد رجال الأعمال.

٣.الجهات التنفيذية المحلية : محافظة صلاح الدين وقائممقاميات الوحدات الادارية ومديرية زراعة صلاح الدين و مديرية الموارد المائية في صلاح الدين ومديرية الموارد المائية / الاسحاقي في صلاح الدين ومديرية بلديات صلاح الدين و مديرية كهرباء صلاح الدين و هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين و الشركة العامة للأسمدة الكيماوية.

٤.الجهات الاستشارية : جامعة تكريت / كلية الزراعة و الجمعيات الزراعية التعاونية و نقابة المهندسين الزراعيين و المراكز البحثية التخصصية.

تاسعاً:الرقابة الاستراتيجية والتقويم والتغذية العكسية (Feedback)

تمثل الرقابة الاستراتيجية المرحلة الاخيرة في نموذج الادارة الاستراتيجية التي تتمكن فيها المنظمة من معرفة ما اذا كان تطبيق خيارها الاستراتيجي قد حقق هدفه ومدى النجاح في ذلك وتحديد مدى قدرة المنظمة على تحقيق الاهداف والغايات بنجاح واذا كانت هذه الاهداف ممكنة التحقق كما خطط لها وان من مهام الرقابة اعادة تكييف استراتيجة المنظمة لتحسين قدرتها في تحقيق اهدافها (الدوري، ٢٠٠٧ ص ٣١٧). كونها وسيلة فعالة تزيد من قدرة الادارة على تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة مستمرة وذلك بسبب التغيرات المستمرة في المتغيرات البيئية المختلفة لذلك فهي تعكس حالة تكييف المنظمة مع بيئتها الخارجية والداخلية وتعد بمثابة اختبار لدرجة الموائمة للخطط والاجراءات والسياسات والبرامج مع متغيرات البيئة الخارجية والداخلية .كما ويأتي دور التغذية العكسية وهو محور مهم جداً في العمل الاستراتيجي اذ يصار الى ملاحظة الوضع الحالي لكل عناصر الخطة من الرؤية الى التنفيذ مع دراسة الظواهر المرافقة لسير الخطة لمعرفة أسباب حدوثها والنتائج المترتبة عليها سواء كانت أيجابية أم سلبية والتفكير بالبدائل وأي تلك البدائل يصلح كخيار أفضل من أقرانه وغيرها (جناتي، ٢٠١٦ ص ١١٥) ..وضرورة تشكيل لجنة مركزية ومحلية للرقابة والتقييم والمقارنة بين المخطط والفعلي وتحديد الانحراف وأسبابه والعلاجات المطلوبة ومحاسبة المقصر .

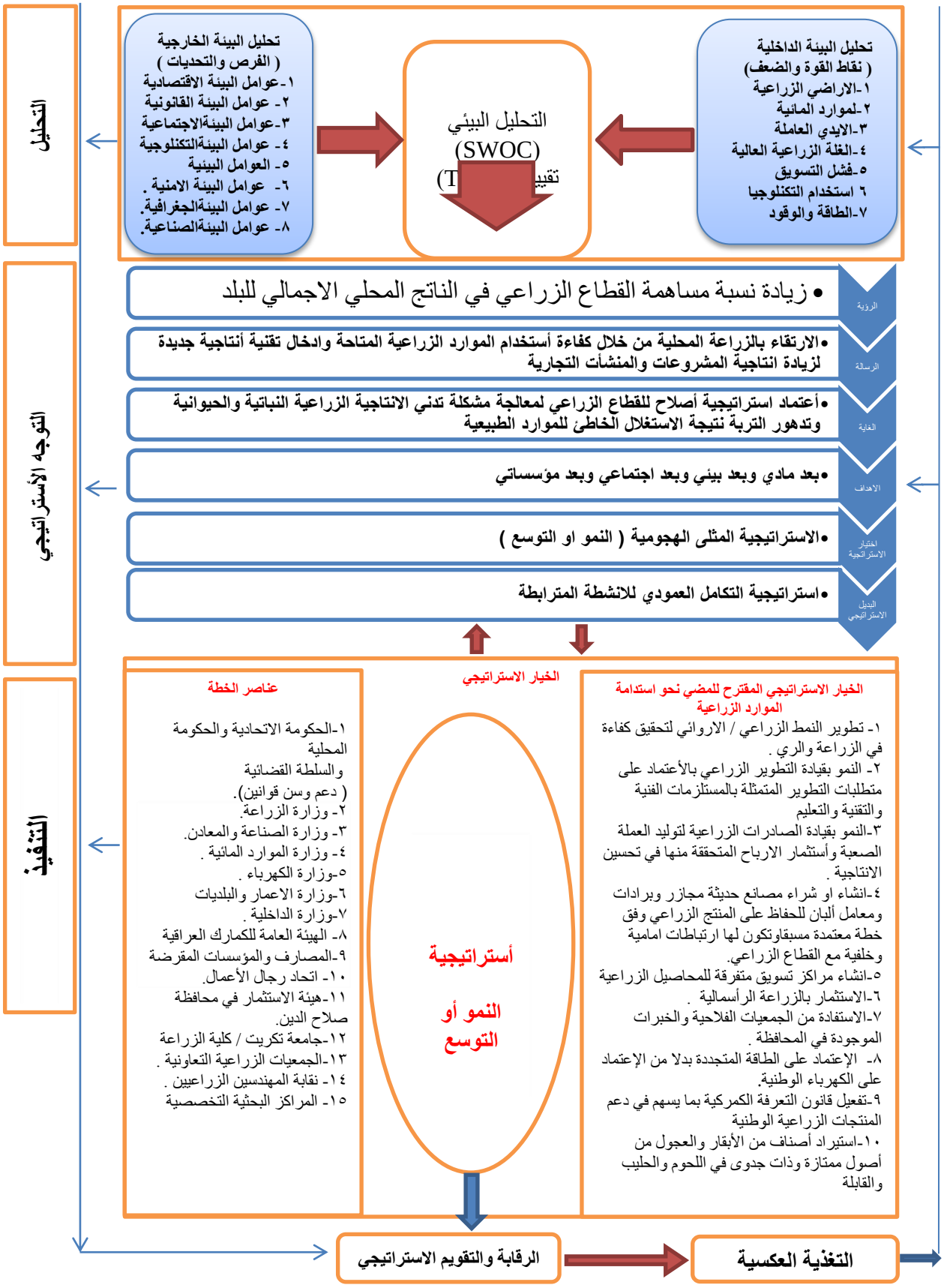

الشكل (١) انموذج أستراتيجية النمو المقترح للموارد الزراعية
من اعداد الباحث

المحور الخامس: الأستنتاجات والتوصيات

اولاً: الأستنتاجات

١. أن تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية) تضمن اعطاء مردود اقتصادي اكبر ومستمر في المستقبل فضلاً عن أن الأستدامة تضمن تطور وتقدم البلاد في كافة المجالات وهذا ماحصل في ماليزيا ، وهذا لا يتم الأ باعتماد أستراتيجية تنموية تتكامل فيها الأبعاد الأربعة وتسعى للموازنة بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وتهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون أغفال متطلبات الاجيال القادمة .

٢. تتميز الموارد الزراعية في محافظة صلاح الدين بالوفرة الكبيرة في الاراضي الزراعية وأن ما مستغل فعلاً حوالي١٧,٨٣% فقط من مساحة الارض الصالحة للزراعة أضافة الى وفرة المياه والأيدي العاملة وزيادة غلة الدونم الواحد الا أن أساليب أستغلال هذه المورد تقف عائقاً أمام التنمية.
٣. تعاني الزراعة من تدني مستوى الانتاجية وانخفاض مستوى التخصيصات المالية وأنخفاض نصيب الزراعة من الأستثمارات العامة ، أدى الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وبشكل كبير ، مع الأشارة الى ان هناك كثير من الموارد الزراعية والطاقات الزراعية غير مستغلة وأن المستغل منها مازال دون مستوى الاستغلال الأقتصادي الأمثل .

٤. تدني وضعف في الإمكانات والقدرات المالية للقطاع الزراعي التي تنعكس بصورة واضحة في تخلف المكننة والتكنولوجيا التي تستخدم في الزراعة .

٥. يعد موقع محافظة صلاح الدين الأستراتيجي من السمات المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي كونها تعد حلقة الوصل بين وسط وشمال العراق، إضافة إلى وجود ساحل نهري طويل نسبياً يمتد من الشرقاط شمالاً وحتى بغداد جنوباً

٦. توجد هناك بعض المشكلات والقيود التي يعاني منها القطاع الزراعي وهي على النحو الآتي :

- صعوبة الحصول على التمويل .
- الوضع الأمني غير المستقر .
- نقص الطاقة وارتفاع أسعارها .
- البيئة التشريعية والقانونية غير المواتية وتعدد مصادر القوانين .
- عدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.

مما تقدم نستنتج أن محافظة صلاح الدين تعاني من عدم كفاية الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما ادى الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي حيث ان ماتحقق من انجازات في مجال الزراعة لايزال دون مستوى الطموح اذا ماقورن بامكانات المحافظة في مجال الزراعة فاتسع حجم الفجوة الغذائية وزاد مايتم استيراده من المحاصيل والمواد الغذائية فالمحافظة لديها موارد وطاقات غير مستغلة استغلالا أمثل والمستغل منها الان مايزال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الامثل اضافة الى ذلك ان انخفاض مستوى التكنلوجيا وقلةالتخصيصات المالية والتسهيلات الائتمانية والكوادر البشرية المؤهلة انعكست على واقع حال الزراعة في المحافظة، مما يتطلب نظرة شمولية وأطار أستراتيجي عام وهذا مايوفره أسلوب التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات

١. السعي الى التنوع في الهيكل الأنتاجي للأقتصاد العراقي أستناداً الى الأمكانيات المتاحة وذلك من خلال أعادة تصميم وبناء القطاعات الأنتاجية وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعات

التحويلية وتفعيل دورها لتساهم بشكل كبير في تعظيم الناتج المحلي الاجمالي بغية تحرير الأقتصاد من التبعية لايرادات النفط والصناعات الأستخراجية.

٢. حماية الصناعة الوطنية من خلال الدعم المباشر من خلال توفير التسهيلات المالية والتقنية والفنية والدعم غير المباشر من خلال حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبية بوضع سياسة حمائية تحدد بوقت تضمن للمنتجين المحليين الحماية من الأغراق بالمنتجات الاجنبية وتطبيق معايير الجودة للمنتجات المستوردة.

٣. الاهتمام وبصورة استثنائية في الوقت الحالي بالقطاع الزراعي وذلك لما تمتع به محافظة صلاح الدين من ميزة نسبية في وفرة مستلزماتهما مع أيلاء الصناعة المحلية القائمة على الموارد المتاحة والخبرة المتوارثة وبما يدعم نمو وتطوير اليات التنمية الأقتصادية المحلية .

٤. تشريع قوانين جديدة وتعديل القوانين القديمة التي تقف حجر عثرة أمام تطوير القطاع الزراعي، وكذلك عن طريق إعطاء قروض بشروط ميسره للمشاريع الزراعية عن طريق المصارف الحكومية وضمان توفير المياه في الأنهار والأحواض المائية لغرض النهوض بهذا القطاع الحيوي

٥. تبني رؤى عامة وشاملة وسياسات متوازنة من اجل تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي في محافظة صلاح الدين، وعلى ممثلي القطاع الخاص تبني إستراتيجية مهنية موحدة من اجل تحقيق ذلك الهدف.

٦. تتطلب التنمية المستدامة مراعاة معايير ومؤشرات بالغة الاهمية تبدأ بأستدامة الأنتاج والأستهلاك وبالتالي استدامة الأنظمة البيئية كأساس للمحافظة على أحتياجاتنا واحتياجات الاجيال القادمة عن طريق أستدامة الموارد ولاسيما الناضبة منها والمحافظة عليها بالوعي بأهمية هذه الموارد وأدخال أحدث تكنلوجيا في التعامل معها

٧. زيادة دور الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الامن الغذائي من خلال العمل على زيادة أنتاج السلع الغذائية والدخول الى تصدير المحاصيل من خلال توفير المستلزمات الأساسية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والأستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية والانتاج ذو القدرة التنافسية والانتفاع من التكنلوجيا والخبرات الأجنبية الحديثة وتحفيز القطاع الخاص والاجنبي للأستثمار بكثافة في هذا القطاع ، وتوفير الدعم اللازم له من خلال منح تسهيلات للمزارعين في مجال الألات الزراعية وتأمين البذور المحسنة والأسمدة الكيمياوية والأهتمام بمشاريع الري والبزل.

المصادر

أولاً:الكتب

١- أبن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ،معجم لسان العرب - بيروت : دار صادر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣. - المجلدات ٢- ١٥ .

٢- الدليل الاداري للجمهورية العراقية ،وزارة الحكم المحلي لسنة ١٩٨٩-١٩٩٠،ج٢ - بغداد : مطبعة الدار العربية، ١٩٩٠

٣- الدوري ، زكريا مطلك ،الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية - عمان : دار اليازوري، ٢٠٠٧.

٤- الكناني ،كامل كاظم بشير ،التخطيط الأستراتيجي - بغداد : مكتبة الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، ٢٠١٧. - المجلد الاولى.

٥- الكناني ، الزبيدي ،كامل كاظم بشير و صبيح لفته فرحان ،السلطات المحلية والتنمية ، تحليل في اللامركزية الأدارية والتنمية المحلية مع اشارة الى التجربة العراقية - عمان : دار اثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. - الطبعة الأولى .

٦- موسوعة دوائر الري في العراق ،وزارة الموارد المائية منذ شباط ١٩١٨ الى شباط ٢٠٠٥ - بغداد ٢٠٠٥. –

٧- الهيتي ، صالح فليح ،مناخ مدينة تكريت ، موسوعة تكريت الحضارية ،ج١، - بغداد : دار الحرية، ١٩٨٥. - المجلد ١

ثانياً: البحوث والدراسات والمقالات والنشرات والدوريات

١- أجندة أعمال محافظة صلاح الدين أعدت هذه الأجندة من قبل جمعيات الأعمال في محافظة صلاح الدين بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة٢٠١١.

٢- دراسة تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص في محافظة صلاح الدين ،شركة اتجاهات البوصلة الأربعة٤points ومجموعة لويس برجرBergeLouisr [تقرير] التي أعدت لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAID. - ٢٠٠٩.

٣- عماري ،عمار ،إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة. - : جامعة سطيف، ٢٠٠٨.

٤- قاسيمي ،أسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية [مؤتمر]. - الجزائر : كلية العلوم الأقتصادية جامعة البويرة، ٢٠١٣.

٥- الكرعاوي ، سالم عبد الحسن رسن ،التنمية الزراعية المستدامة / خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة [مقالة]. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ٢٠١١. - المجلد ١٣. - العدد٢.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

٦- جناتي ، حامد رحيم ، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بحث تحليلي مقارن في ضوء معطيات التجربة الماليزية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٧- الكبيسي ،لورنس يحيى ،التنمية البشرية المستدامة في ظل العوامل الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراة جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.

رابعاً: الانترنت

١- الفقي ،محمد عبد القادر ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية [مؤتمر] // الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية. - موقع نبي الرحمة دوت كوم شبكة المعلومات الدولية www.nabeialarhma.com، ٢٠٠٤.

٢- ليلو ،سمير محسن ،مشاكل الزراعة في العراق متى تنتهي: أخبار اعمال العراقwww.alrafedein.com، ٢٠١١.

٣- الهاشمي ،محمد صادق ،الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه - جنيف : مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥. -

.http://www.ahraraliraq.net/main/books/index1.htm

خامساً: القوانين والتشريعات

١- الوقائع العراقية - ٢١-٦-١٩٧٦. - المجلد ٢٥٣٤.

٢- الوقائع العراقية ٩-٢-١٩٧٦، ١٩٧٦. - المجلد ٢٥١٣.

٣- الوقائع العراقية العدد ٣١٥٩ - ١٩٨٧. - المجلد ١٩٨٧/٧/٢٠.

سادسا: الأحصائيات والبيانات :

١- وزارة الزراعة ، مديرية زراعة صلاح الدين ، قسم الانتاج النباتي.٢٠١٧.

٢- وزارة الزراعة ، مديرية زراعة صلاح الدين ،قسم الاحصاء الزراعي ،٢٠١٧.

٣- وزارة الزراعة ، مديرية زراعة صلاح الدين ،قسم التخطيط والمتابعة، ٢٠١٧.

٤- وزارة الزراعة، مديرية زراعة صلاح الدين ، قسم الثروة الحيوانية ،برنامج الترقيم الوطني لعام ٢٠١٢

٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء محافظة صلاح الدين لعام ٢٠١٦

سابعاً: المصادر الاجنبية

1- Cambridge2003

2- Weihrivh, h, the tows,matrixA tool,for situational analysis. Long range pianning1982.

3- Kreiken, j, Effective vertical integration And Disintegration strategies, In Glueck W Business Policy And strategic Management 3rd ,ed, mc graw Hill Publication co,N,Y198